التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2009

تحرير

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

لم تتقدم الدول العربية طوال سنة 2009 لتشكل عناصر فاعلة مؤثرة في المعادلة السياسية المتعلقة بالشأن الفلسطيني، على الرغم من استمرار المخاطر الشديدة التي تتعرض لها القضية الفلسطينية من احتلال وحصار وعدوان إسرائيلي، ومن برامج الاستيطان والتهويد المكثفة خصوصاً في القدس وباقي الضفة الغربية، ومن حالة الانقسام الفلسطيني، ومن التعثر في مسار التسوية. ومن الواضح أن أحوال الانكفاء القُطْري، والضعف والانقسام العربي، جعلت النظام العربي عاجزاً عن تحقيق نتائج إيجابية ملموسة في سنة 2009، فكانت هذه السنة امتداداً للسلوك العربي في السنوات التي سبقتها. وقد تمحور الحراك العربي خلال سنة 2009 على محاولة رأب الصدع الفلسطيني، وخصوصاً من قِبَل مصر، وعلى تقديم الدعم السياسي للمبادرة العربية، وللمفاوض الفلسطيني في مسار التسوية السلمية، بينما استمرت سورية في احتضان تيار الممانعة وفصائل المقاومة المعارضة لاتفاقية أوسلو.

يستعرض هذا الفصل المواقف العربية من قضية فلسطين خلال سنة 2009، بما في ذلك أداء الجامعة العربية، ومواقف عدد من الدول العربية وخصوصاً دول الطوق والسعودية، كما يستقرئ المواقف الشعبية، وتطورات التطبيع مع "إسرائيل".

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية والقمة العربية

لم تختلف الحالة العربية خلال سنة 2009 عما كانت عليه في السنة السابقة، فقد استمرت حالة الانقسام العربي في إلقاء ظلالها على أداء الجامعة العربية تجاه القضية الفلسطينية؛ وهو ما بدا واضحاً من خلال عجز الجامعة العربية عن لعب أي دور في جمع الأطراف الفلسطينية المختلفة لإنهاء الانقسام.

وقد شهدت سنة 2009 تفاعلاً عربياً واضحاً مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، ومن الواضح أن هذه الأحداث أظهرت إلى حدٍّ ما عجز جامعة الدول العربية عن مواجهة التحديات الحقيقية التي تواجه أعضاءها؛ حيث عجزت الجامعة عن إنشاء حالة من الالتفاف العربي لنصرة القضية الفلسطينية، والخروج بموقف عربي موحد وقوي ضدّ آلة الحرب الإسرائيلية، التي مارست التدمير والقتل لأكثر من ثلاثة أسابيع.

وعلى الرغم من نجاح الجامعة العربية في عقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء الخارجية العرب أواخر سنة 2008، لمناقشة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلا أن الاجتماع الذي استمر أكثر من عشر ساعات لم ينجح في تبني موقف واضح وضاغط لوقف العدوان. فقد اكتفى البيان

الختامي بإدانة العدوان والمطالبة بالوقف الفوري له، واستمرار جهود الإغاثة لقطاع غزة. وظهرت المفارقة عندما طالبت جامعةُ الدول العربية مجلسَ الأمن الدولي بعقد جلسة عاجلة لإصدار قرار بوقف العدوان الإسرائيلي، فيما عجز اجتماع الجامعة عن تبني اقتراح قطري وسوري ويمني بعقد قمة عربية استثنائية، واكتفى المجلس بالترحيب بهذه الدعوة[1].

1. قمة غزة الطارئة:

تباينت مواقف الدول العربية بشأن انعقاد القمة العربية الطارئة، والتي أصرت قطر على عقدها بمن حضر، وقد تمكنت قطر من حشد عدد من الدول العربية المؤيدة لانعقاد هذه القمة، إلا أنها عجزت عن تأمين النصاب العربي الرسمي لعقد القمة تحت علم الجامعة. فقد رفضت كل من مصر والمملكة العربية السعودية حضور هذه القمة، على اعتبار أنه يمكن عقد لقاء تشاوري على هامش القمة العربية الاقتصادية التي ستعقد في الكويت في 2009/1/19. أما الأمير القطري حمد بن خليفة آل ثاني فقد رأى أنه "من المعيب مناقشة ما يجري في غزة على هامش قمة معدة سلفاً في جلسة تشاورية"[2].

عقدت قمة غزة الطارئة في 2009/1/16 بحضور 13 دولة عربية هي: قطر وسورية والسودان والجزائر ولبنان وجزر القمر وموريتانيا والعراق وليبيا وسلطنة عُمان والمغرب والصومال وجيبوتي[3]، وقد عكست موافقة بعض الدول العربية على حضور القمة ثم اعتذارها، بحيث تذبذب عدد الدول المشاركة ليصل إلى أغلبية الثلثين أكثر من مرة ثم ليعود للانخفاض، حجم الضغوط التي تعرضت لها هذه الدول لثنيها عن الحضور. وكانت اليمن من بين الدول التي دعت إلى عقد القمة الطارئة في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي سبق هذه القمة، غير أنها تغيبت عن المؤتمر. كما امتنع الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن حضور الاجتماع، معللاً ذلك بعدم وجود تصريح إسرائيلي له بالخروج من الضفة الغربية. وفي هذا السياق أوضح رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني أن اتصالاته مع الفلسطينيين استمرت حتى وقت متأخر من يوم 2009/1/15 لضمان حضور الرئيس الفلسطيني، إلا أنه اعتذر بسبب تعرضه لضغوط، عبّر عنها في حديثه للشيخ حمد بن جاسم بقوله "لو حضرت القمة لذبحت من الوريد للوريد". كما أكد رئيس الوزراء القطري أن بلاده اضطرت لإرسال طائرة لإحضار الفصائل الفلسطينية على عجل، بعدما تأكدت من عدم مشاركة السلطة الفلسطينية، مشيراً إلى ضرورة وجود تمثيل للفلسطينيين في القمة. وقد حضر الاجتماع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad.

ومن الضروري قراءة هذه القمة وما أتت عليه من نتائج على المستوى العربي وعلى المستوى الفلسطيني، فقد أصبح واضحاً أن لعبة المحاور أخذت شكلها في الأطر العربية الرسمية بما فيها جامعة الدول العربية، وأن اصطفاف دول الاعتدال حول السلطة الفلسطينية لم يمنع دول الممانعة

من مناصرة قوى المقاومة التي شاركت في هذه القمة. وفي هذا السياق تمكنت حركة حماس، عبر مشاركة رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في هذه القمة، وإلقاء كلمة الوفد الفلسطيني، من تحقيق اختراق محدود ومؤقت في النظام السياسي العربي.

إن محدودية المشاركة في قمة الدوحة ترك أثراً واضحاً على نتائجها، والتي اكتفت بتحديد النقاط التي ستعرض على قمة الكويت الاقتصادية، وقد أدانت القمة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وحملت "إسرائيل" مسؤولية الجرائم التي وقعت في القطاع، ودعت إلى رفع الحصار وفتح المعابر وإنشاء صندوق لإعادة إعمار قطاع غزة، وأعلن أمير قطر إسهام قطر فيه بمبلغ 250 مليون دولار. كما دعت القمة الدول العربية إلى تعليق المبادرة العربية للسلام ووقف أشكال التطبيع كافة، بما فيها إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية[4].

2. قمة الكويت الاقتصادية:

سيطرت الخلافات بين محوري الاعتدال والممانعة على المشهد السياسي العربي قبيل انعقاد قمة الكويت الاقتصادية، التي كانت مقررة مسبقاً في 19-2009/1/20. غير أن صمود المقاومة الفلسطينية وأداءها المتميز في مواجهة العدوان، وفشل "إسرائيل" في المقابل في تحقيق نصر حاسم، في مقابل حالة الضعف والعجز العربي، ألقى بظلاله على المؤتمر وعلى نتائج القمة التي عجزت عن الخروج بقرارات سياسية قوية، فقد نالت مبادرة السلام العربية النصيب الأكبر من الخلافات السياسية، وذلك في ضوء التناقضات التي شهدتها القمة بين ما اقترحته قمة غزة الطارئة بتعليق المبادرة العربية وتجميد العلاقات مع "إسرائيل"، والتوصية التي رفعها وزراء الخارجية العرب لقمة الكويت والتي أشارت إلى المضي بالمبادرة العربية ولم تُشِر إلى قطع العلاقات. وقد انتهى الأمر باتفاق المشاركين في القمة على صيغة بيان ختامي عام لا يشير إلى القضايا السياسية الخلافية، فطالب بتثبيت وقف إطلاق النار، وتحميل مسؤولية جرائم الحرب لـ"إسرائيل"، والتأكيد على دعم قطاع غزة وإعادة إعماره، دون الاتفاق على الجهة المخولة باستلام الأموال[5].

أمام هذا الواقع كان من الطبيعي أن تخرج قمة الكويت بما لا يحقق الحدّ الأدنى من طموح ورغبات الشارع العربي الذي خرج لنصرة غزة. ومع ذلك، فقد كانت مبادرة المملكة العربية السعودية بالتبرع بمليار دولار، ومبادرة الكويت بالتبرع بـ 250 مليون دولار، لإعادة إعمار قطاع غزة، ودعوة المؤتمر لإعمار ما تهدم، مؤشراً إيجابياً على تفاعل ولو نسبي بالتعاطف مع معاناة أهل غزة، غير أنه لم يتمّ الاتفاق على آلية واضحة لكيفية إيصال الأموال إلى القطاع المحاصر منذ حزيران/ يونيو 2007. كما لم يتحدد أي برنامج عمل لتحرك سياسي رسمي قادر على تنفيذ قرارات جامعة الدول العربية الداعية لرفع الحصار عن قطاع غزة وإعادة الإعمار، ليؤكد على مدى الضعف الذي وصلت إليه جامعة الدول العربية.

3. قمة الدوحة:

شهدت سنة 2009 نشاطاً واسعاً على مستوى جامعة الدول العربية، حيث عُقدت خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة نحو ثلاث قمم رسمية، وقد شكلت القمة العربية الـ 21 التي عقدت في الدوحة في 2009/3/30 أبرز هذه القمم، من حيث مستوى التمثيل، فقد شارك فيها 17 زعيماً عربياً، وشاركت الدول العربية الأخرى بمستويات تمثيل مختلفة، بما فيها مصر التي شاركت بوفد ترأسه وزير الشؤون القانونية والنيابية، الدكتور مفيد شهاب.

ويظهر أن الخلافات العربية – العربية انعكست بشكل ملحوظ على مؤتمر القمة العربية، حيث احتلت لقاءات المصالحة العربية حيزاً واسعاً من مؤتمر القمة، الذي اختصر في يوم واحد بعد أن كان مقرراً ليومين. وقد اختتم المشاركون اجتماعهم بتأكيدهم على ضرورة حلّ الخلافات العربية – العربية بالحوار وضرورة التضامن العربي.

لم يختلف البيان الختامي للقمة العربية عن البيان الذي صدر عن القمة الاقتصادية التي عقدت في شهر كانون الثاني/ يناير 2009، حيث أكد مؤتمر الدوحة على الدعوة لرفع الحصار عن قطاع غزة وضرورة تثبيت وقف إطلاق النار، مع توجيه التحية لمقاومة الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى توجيه إدانة شديدة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مع "التأكيد على ضرورة تحديد إطار زمني محدد لقيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها تجاه عملية السلام". كما أكدت قمة الدوحة تمسك الجامعة العربية بمبادرة السلام العربية، وطالب الزعماء العرب بـ"وقف السياسات الإسرائيلية أحادية الجانب، وإجراءات فرض الأمر الواقع على الأرض"، بما في ذلك وقف الاستيطان وإزالة الجدار وعدم المساس بوضع القدس.

وكذلك عقدت في 2009/3/31 في الدوحة، القمة العربية – اللاتينية الثانية بمشاركة 22 دولة عربية و11 دولة من أمريكا اللاتينية. ودعت القمة في بيانها الختامي إلى ضرورة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع "دولة إسرائيل"، كما ندد البيان بالعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، ودعت القمة إلى إعادة فتح كافة المعابر بين غزة و"إسرائيل" كي يتسنى إدخال المواد والخدمات الأساسية[6].

على الصعيد السياسي استمر تفاعل جامعة الدول العربية مع أحداث غزة وما تلاها من تفاعلات على صعيد الدولي، حيث أكد أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى على أهمية التقارير الصادرة من الأمم المتحدة حول أحداث غزة، والتي تشير إلى ارتكاب "إسرائيل" جرائم حرب في قطاع غزة، ورأى موسى أن هناك حالة إمعان في خرق القانون الدولي من قبل "إسرائيل"[7]. وفي السياق نفسه أرسلت الجامعة العربية لجنتين إلى قطاع غزة؛ الأولى قانونية تختص بدراسة

الجرائم التي ارتكبتها "إسرائيل" في القطاع، والثانية لدراسة كيفية قيام مؤسسات العمل العربي المشترك بإعادة إعمار قطاع غزة[8].

على صعيد المصالحة الفلسطينية لم تسجل سنة 2009 أي تحرك من قبل جامعة الدول العربية لإنهاء الخلاف بين حركتي فتح وحماس، فيما استمرت الجامعة وأمينها العام عمرو موسى في دعم الجهود المصرية لإتمام المصالحة. وفي هذا الإطار التقى عمرو موسى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، في شباط/ فبراير 2009 في دمشق، حيث تباحثا في ملف المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية بوساطة مصرية، وعملية التهدئة بين "إسرائيل" وغزة، وصفقة تبادل الأسرى.

وحول عملية التسوية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، استمرت جامعة الدول العربية في تبني عملية السلام كخيار استراتيجي، كما استمرت في طرح مبادرة السلام كأساس لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وفي هذا الخصوص قال عمرو موسى "مبادرة السلام العربية قائمة، والآراء توافقت في قمة الكويت على أن هذه المبادرة قائمة ومطروحة على المائدة، ولكن لن تبقى طويلاً بهذا الشكل"[9]. كما استمر تأييد جامعة الدول العربية للسلطة الفلسطينية، التي رفضت العودة إلى المفاوضات، في ظلّ حملة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس. ولكن تراجع الرفض العربي بعد نحو 11 شهراً، في ضوء التراجع الأمريكي في الضغط على "إسرائيل"، وتحوله للضغط على الطرف الفلسطيني. فقد أقرت لجنة مبادرة السلام العربية، المنبثقة عن جامعة الدول العربية في 2010/3/3، البدء بمفاوضات غير مباشرة مع "إسرائيل". وقد سجل وزير الخارجية السوري وليد المعلم اعتراضه على هذا البيان ورأى أن اللجنة غير مخولة باتخاذ قرار الذهاب للمفاوضات، وأن القرار لم يحظَ بإجماع أعضاء اللجنة. وأضاف المعلم أن قرار الذهاب إلى المفاوضات "قرار فلسطيني، ويجب أن تتحمل السلطة مسؤولية قرارها"، إلا أنه عاد وطرح بيان اللجنة على وزراء الخارجية العرب وتمّ إقراره.

وعن الخلاف السوري مع بقية أعضاء لجنة المبادرة، قال موسى "كان هناك إجماع على أن الولايات المتحدة لم تقم بدورها المطلوب، والاختلاف أن سورية تقول لا فائدة، وأنه لا داعي لفرصة جديدة لمفاوضات، أما الغالبية فتقول إنه إذا كان أبو مازن تلقى تأكيدات معينة، فيجب أن نعطي فرصة للولايات المتحدة، مع تحفظنا وعدم اقتناعنا بالموقف الإسرائيلي"[10].

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

كانت مصر خلال سنة 2009 اللاعب العربي الأكبر فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. ففضلاً عن روابط العروبة والإسلام والتاريخ والجغرافيا، فإن مصر تدرك أن أمنها القومي مرتبط بسلامة جناحها الشرقي، حيث مدخلها إلى آسيا وإلى شرقي العالم العربي والإسلامي. ولأن مصر هي الدولة العربية القائدة، وصاحبة الثقل البشري الأكبر، ولأن نظامها الحاكم يملك خيوط علاقة مع كافة القوى الفلسطينية، بالإضافة إلى علاقاته مع "إسرائيل" وأمريكا، والتي تجعل تصنيفه ضمن دول "الاعتدال"، فإن الحكومة المصرية أصبحت في وضع يُمكّنها من لعب دور قوي على الساحة الفلسطينية. وقد برز الدور المصري خصوصاً في أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وفي جهود المصالحة الوطنية الفلسطينية، وفي التعامل مع قضية الحصار على قطاع غزة، وبالذات ما يتعلق بمعبر رفح.

أ. الموقف من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

تعرض موقف الحكومة المصرية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة إلى انتقادات شديدة داخلية وخارجية، تراوحت من اتهامها بـ"الضلوع مع إسرائيل" في محاولة إسقاط حكومة حماس في القطاع، إلى اتهامها بقمع المظاهرات المؤيدة للمقاومة وفكّ الحصار، إلى إغلاقها لمعبر رفح ومنع وصول المساعدات، إلى أدائها السياسي السلبي الذي جاء دون مطالب التيارات الشعبية والعديد من الحكومات العربية. غير أن نظام الحكم في مصر اعتبر أنه يتصرف بروح المسؤولية التي يمليها عليه موقعه الإقليمي والعربي، والتزاماته تجاه التسوية السلمية، وتجاه منظومة علاقاته المختلفة فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً ودولياً.

أدانت القيادة الرسمية المصرية الهجوم الإسرائيلي على القطاع على لسان الرئيس حسني مبارك ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط ومجلس الشعب المصري... وغيرهم. وحملوا "إسرائيل" مسؤولية ما أسفر عنه العدوان من قتلى وجرحى. غير أن الموقف المصري وجّه انتقادات مباشرة لحماس محملاً إياها مسؤولية انهيار التهدئة مع "إسرائيل" في 2008/12/19.

وكانت قد وُجّهت اتهامات للقيادة المصرية بتنسيق الهجوم على قطاع غزة مع الإسرائيليين، أو على الأقل بالمعرفة المسبقة به، وذلك في ضوء زيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني للقاهرة في 2008/12/25 قبل يومين من بدء العدوان؛ حيث هددت خلال مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية المصري، بعد لقائها الرئيس مبارك، بإسكات الصواريخ التي تطلقها حماس من القطاع. وقالت إن "سيطرة حماس على قطاع غزة ليست مشكلة لإسرائيل فقط، نحن نتفهم احتياجات

مصر، ولكن ما نفعله هو تعبير عن احتياجات المنطقة"[11]. وقد دفع ذلك فوزي برهوم، القيادي في حماس، إلى الإشارة إلى أن العدوان الإسرائيلي جاء بـ"ضوء أخضر من جهات إقليمية"، وأن الغارات جاءت بعد زيارة ليفني للقاهرة، وتهديدها من هناك بإسقاط حماس. وقال برهوم إن القاهرة اتصلت يوم 2008/12/26 بقيادات من حماس وطمأنتهم أن يوم 2008/12/27، اليوم الذي وقع فيه الهجوم، سيكون يوم هدوء في غزة[12]. غير أن القيادة المصرية نفت الاتهامات، وقال أبو الغيط إن الرئيس مبارك لاحظ مؤشرات هجوم إسرائيلي على القطاع، ولذلك استدعى ليفني لتحذيرها من شنّ الهجوم، وأضاف إنه في ليلة وصول ليفني تمّ إطلاق ستين صاروخاً من القطاع، كان الهدف منها، حسب رأيه، توصيل "رسالة معينة مفادها إفشال الجهد المصري"[13].

تواصلت السلطات المصرية مع الإسرائيليين بهدف وقف العدوان "واتخاذ خطوات فاعلة وسريعة في هذا الاتجاه، لأن مصر لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ما يجري في غزة"[14].

ومن جهة أخرى، اتهمت القيادة المصرية حماس بتحمل جانب من المسؤولية، والتسبب في العدوان الإسرائيلي على القطاع. ففي كلمة بثها التلفزيون المصري في 2008/12/30 حمّل الرئيس مبارك حماس المسؤولية، وقال موجهاً كلامه لقادة حماس "لقد حذرناكم مراراً من أن رفض تمديد التهدئة سيدفع إسرائيل للعدوان على غزة"[15]. وأشار أبو الغيط في حوار مع قناة العربية إلى تحذير مصر لحماس من العواقب الوخيمة لعملياتها العسكرية، وأن ما حدث من جرائم إسرائيلية في غزة هو "بسبب العمليات العسكرية التي قامت بها حماس ضدّ إسرائيل، وبدون أي مبرر"[16]. أما الحزب الوطني الحاكم فقال في بيان أصدره إن قيادة حماس "مسؤولة عن الاتجاه الذي اتخذته الأحداث في غزة"، وأن حركة حماس "تعاملت مع الوضع بروح المغامرة واللامسؤولية من دون أخذ العواقب بالحسبان"[17]. وقال رئيس مجلس الشورى المصري صفوت الشريف "إن حماس انساقت وراء أهداف خارجية، ولم تقدم للقضية الفلسطينية شيئاً"[18]. بل إن مصطفى الفقي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، وأحد قيادات الحزب الحاكم قال للفضائية المصرية إنه "لا بدّ من محاسبة حماس على تصرفاتها" التي دفعت المنطقة، حسب قوله، إلى هذا الوضع الدموي[19]. وكان من اللافت للنظر محاولة وزير الخارجية المصري أبو الغيط ربط سلوك حماس ومواقفها بالأجندة الإيرانية في المنطقة، وكأن حماس هي ورقة بيد إيران، إذ قال "كان هناك توزيع أدوار بين إيران وحماس وحزب الله في الأحداث الأخيرة في غزة، لتحويل المنطقة إلى صدام وصراعات لصالح إيران، التي تحاول استخدام أوراقها للخروج من الضغط الغربي عليها"[20].

حاولت قيادة حماس بشكل عام تجنب الدخول في سجال وتبادل الاتهامات مع الحكومة المصرية، إذ تدرك حماس حجم مصر ودورها وتأثيرها، وأنها المنفذ العربي الوحيد لقطاع غزة المحاصر. وتركزت مطالبات حماس لمصر بفتح معبر رفح حتى لا تكون طرفاً مشاركاً في الحصار،

وبلعب دور سياسي أكبر في صدّ العدوان وحماية الشعب الفلسطيني ودعمه. وأصبح مطلب فكّ الحصار وفتح المعابر، بما فيها معبر رفح، جزءاً من مطالب حماس الأساسية لإنهاء الحرب، والتي تضمنت أيضاً الانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع. وقد تكرر مطلب فتح معبر رفح على ألسنة قادة حماس، وخاطب خالد مشعل الرئيس المصري مطالباً بفتح المعبر، معتبراً ذلك مسؤولية تاريخية وأمانة في عنقه، مؤكداً أن حماس ليست خطراً على مصر، وإنما الخطر هو من الإسرائيليين والأمريكيين، وأن أهل غزة وفلسطين سيدافعون عن مصر[21].

وعلى الرغم من تعرض القيادة المصرية لحملة انتقادات واسعة، فإنها أصرَّت على استمرار إغلاق معبر رفح في أثناء الحرب، وفتحه فقط بشروط خاصة واستثنائية. واحتجت على لسان الرئيس مبارك بأن فتح المعبر في غياب ممثلي السلطة الفلسطينية في رام الله، ومراقبي الاتحاد الأوروبي، يخالف اتفاق المعابر لسنة 2005، ويتسبب في تعامل مصر مع سلطتين فلسطينيتين، مما يكرس حالة الفصل بين الضفة والقطاع[22]. كما أن فتح المعبر، بحسب أبو الغيط، قد يؤدي لهجرة 200-300 ألف فلسطيني لمصر نتيجة الحرب وهو ما تريده "إسرائيل"[23].

لم تكن هذه المبررات مقنعة للكثيرين، الذين يستذكرون كيف أن دور مصر لم يكن فقط تزويد قطاع غزة باحتياجاته، وإنما حمايته والدفاع عنه، بل والعمل على تحرير باقي فلسطين؛ وأن فتح المعبر هو الحدّ الأدنى المطلوب لدعم شعب عربي صامد تحت الاحتلال، ويتعرض لمجازر بشعة، بينما يحرمه الحصار من حاجاته الأساسية. ولذلك، فإن المظاهرات الساخطة التي اجتاحت العالم العربي والإسلامي، والعديد من دول العالم، مُنددة بالعدوان الإسرائيلي، نددت أيضاً بالسلوك الرسمي المصري تجاه معبر رفح، وتوجهت مظاهرات عديدة إلى السفارات المصرية للتعبير عن غضبها.

الوضع الحرج الذي وجدت السلطة المصرية نفسها فيه، دفعها لتخفيف انتقاداتها لحماس، ولإظهار مواقف أكثر تعاطفاً، ولفتح جزئي لمعبر رفح خصوصاً للحالات الإنسانية، كما فتحت المستشفيات المصرية لعلاج جرحى العدوان الإسرائيلي[24]. وقد انتقد فوزي برهوم هذا السلوك الجزئي "الانتقائي" في فتح المعبر، قائلاً إن "الأصل أن تفتح مصر معبرها للأحياء لا للأموات، كي يعود جرحانا في توابيت مصرية"[25]. وقد بدا السماح المصري لبعض قوافل الإغاثة بالعبور ومنع أخرى، والسماح لبعض الأشخاص ومنع آخرين، غيرَ مفهوم لدى العديدين، إلا في سياق محاولة امتصاص جزئي للغضب الشعبي، في الوقت الذي يستمر فيه الحصار. غير أن الرئيس مبارك أوضح أن فتح المعبر يتمّ بالتنسيق مع "إسرائيل"، وبوجود كاميرات رقابة إسرائيلية، إذ إن قطاع غزة ما يزال رسمياً تحت الاحتلال الإسرائيلي، وإن مصر تتجنب الدخول في مشاكل مع الإسرائيليين "حتى لا يُساء الفهم، أو يزعموا أننا نسمح بدخول أسلحة أو ذخائر أو ممنوعات"[26].

وكان أبو الغيط أكثر وضوحاً عندما قال إن المنتقدين الذين يدعون مصر إلى فتح معبر رفح مع غزة، إنما يحاولون جرّ مصر إلى مواجهة مع "إسرائيل"[27].

كان التعاطف الشعبي المصري مع قطاع غزة ضدّ العدوان الإسرائيلي واسعاً، ولقيت حماس وقوى المقاومة دعماً كبيراً لتصديها للعدوان. وشهدت عشرات المدن المصرية مظاهرات ضخمة خرج فيها مئات الآلاف من المصريين، الذين انتقدوا الموقف الرسمي لحكومتهم، وطالبوا بفتح معبر رفح، ووقف تصدير الغاز إلى "إسرائيل"، وطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة. وقد لعبت جماعة الإخوان المسلمين دوراً بارزاً في المظاهرات، وكان إلى جانبها أعضاء من حركة كفاية، وحزب العمل، والثوريين الاشتراكيين، والناصريين وغيرهم. ودعت جماعة الإخوان المسلمين في مصر الشعوب العربية والإسلامية للوقوف ضدّ ما أسمته "التواطؤ من قبل معظم الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية، التي يستعين بها العدو في ضربه للمقاومة الفلسطينية"[28]. ورفض المرشد العام للإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف الانتقادات التي تُوجَّه لحركة حماس، واعتبرها "مؤامرة على الجهاد ضدّ الصهاينة"[29]. وندد حزب العمل المعارض بالدور الرسمي المصري في الحرب، وقال أمينه العام مجدي حسين "إن جمال مبارك يَصعد للحكم على جثث آلاف الفلسطينيين"، واتهم حزب العمل وجماعة الثوريين الاشتراكيين السلطات المصرية بالعمل على دعم المحتل الإسرائيلي[30]. وصرح عبد الجليل مصطفى، منسق حركة كفاية، بأن "صورة مصر أصبحت في الحضيض، بسبب الدعم الذي يقدمه النظام لإسرائيل"[31].

قامت السلطات المصرية بمحاولة كبح جماح المظاهرات، ونفّذت حملة اعتقالات في صفوف قوى المعارضة، شملت حتى يومها الثالث نحو 700 معتقل معظمهم من الإخوان المسلمين. وواصلت حملتها طوال أيام الحرب، بينما حذرت وزارة الأوقاف المصرية الخطباء من إثارة مشاعر المصلّين أو دفعهم لرفع رايات الجهاد، وحظرت أي دعاء على الحكام العرب في المساجد[32].

نشطت مصر سياسياً في محاولة إيقاف العدوان الإسرائيلي، وطرح الرئيس مبارك مبادرة في 2009/1/6 في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy، تضمنت:

1. قبول "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية بوقف فوري لإطلاق النار لمدة محدودة؛ لإتاحة الفرصة لإيصال مواد الإغاثة إلى سكان غزة من خلال ممرات محددة.

2. تدعو مصر "إسرائيل" والفلسطينيين، إضافة إلى ممثلين عن الاتحاد الأوروبي وجهات أخرى للاجتماع، لمناقشة سبل ضمان عدم تكرار الوضع الراهن، ومعالجة جذوره. وتتضمن هذه السبل، ضبط حدود قطاع غزة، أي منع تهريب الأسلحة من مصر إلى القطاع، وتقوم "إسرائيل" ومصر بالمقابل بفتح المعابر البرية.

3. تستضيف مصر حواراً للمصالحة الفلسطينية، بهدف إنهاء الصراع بين حركتي فتح وحماس، وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي[33].

تحفظت حماس على المبادرة المصرية لأنها لا تطالب بشكل واضح بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من القطاع بعد انتهاء العدوان، ولا تنصّ صراحة على إنهاء الحصار وفتح المعابر بما فيها معبر رفح، وتربط ذلك بشروط قد تطيل أمده، كما أنها تربط تمثيل الفلسطينيين بالقيادة في رام الله، ولا تتعامل مباشرة مع الجهة التي تحكم قطاع غزة وتتولى الدفاع عنه. بالإضافة إلى أن المبادرة لا تنصّ على إدانة العدوان الإسرائيلي، ولا تميز بين المعتدِي والمعتدَى عليه[34].

دعت السلطات المصرية حماس إلى عدم رفع سقف شروطها، معتبرة أن "حماس تقف على شجرة عالية ويجب أن تنزل عنها... وأن رهاناتها كانت خاطئة"، وأن على قادة حماس "خفض سقف شروطهم (للتوصل إلى تهدئة) قبل فوات الأوان"[35]. ودعتها إلى "قراءة المبادرة جيداً، وألا تندفع في اتخاذ قرار ستندم عليه... إذا رفضت حماس المبادرة، فستكون أضاعت على نفسها فرصة يمكن ألا تتكرر"[36]. غير أن وقف "إسرائيل" للعدوان من طرفها، وانسحاب قواتها الكامل من قطاع غزة دون قيد أو شرط، أظهر أن حماس فرضت على الإسرائيليين شروطاً أفضل من تلك التي عرضتها السلطات المصرية، وأن أداء حماس كان أفضل من سقف التوقعات المصرية.

رفضت القيادة المصرية المشاركة في مؤتمر القمة العربية الطارئ، حول العدوان الإسرائيلي على القطاع، الذي دعت إليه قطر في 2009/1/16. ورأت أنه يمكن بحث هذا الأمر على هامش القمة الاقتصادية العربية التي تستضيفها الكويت في 19-2009/1/20[37]. وأشارت بعض المصادر إلى لعب الحكومة المصرية دوراً مثبطاً في محاولة ثَنْي عدد من الدول العربية عن المشاركة من بينها المغرب وليبيا[38]. وبالتالي لم يحضر سوى 13 بلداً عربياً من أصل 22 بلداً، بعد أن كان بعض الغائبين قد أكد مشاركته. وحسب أحمد أبو الغيط في مقابلة مع قناة أوربت الفضائية في 2009/1/27، فإن مصر "أفشلت قمة الدوحة لأنه لا يمكن ربط العمل العربي المشترك بموافقة جزر القمر والصومال"؛ ولأن هذه القمة في حال انعقادها كقمة عربية مكتملة النصاب "كانت ستلحق ضرراً بالعمل العربي المشترك"[39].

ب. الموقف من المصالحة الفلسطينية:

كان لمصر الدور الأبرز عربياً في التوسط بين فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية. وقد بذلت مصر جهوداً كبيرة طوال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2009 للوصول إلى المصالحة. واستضافت مصر ست جولات للحوار بين فتح وحماس وباقي الفصائل، كما استقبلت العديد من وفود هذه الأطراف، فضلاً عن إرسالها لعدد من الوفود إلى الضفة والقطاع وسورية وغيرها، لمحاولة الوصول إلى حلٍّ يرضي جميع الأطراف.

وقد ناقش الفصل الأول من هذا التقرير موضوع المصالحة الفلسطينية والجهود المبذولة لتحقيقها، وحتى لا نقع في التكرار، فإننا نضع هذه النقاط استكمالاً للصورة:

1. بذلت مصر سنة 2009 جهداً كبيراً في محاولة تحقيق المصالحة الوطنية، وهو جهد استثنائي ومميز قياساً بالسنوات الماضية. وقد تمت الاستفادة من الأجواء الإيجابية الفلسطينية، التي سادت إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. ولعل مصر كانت، وما تزال، تدرك مخاطر الانقسام الفلسطيني، وانعكاساته السلبية على أمنها القومي، كما تشعر بالعبء الكبير نتيجة عدم ترتيب الأوضاع في قطاع غزة بما يتناسب وحالة القبول العربي والدولي، وأن إغلاقها لمعبر رفح (راغبة أو كارهة)، يُفسَّر على أنه مشاركة في عملية حصار الشعب الفلسطيني، وهي عملية بغيضة شعبياً وثقيلة الوطأة رسمياً.

   الجهد الكبير تمت ترجمته في التواصل مع كافة الأطراف الفلسطينية، وفي محاولة إيجاد أجواء مناسبة للحوار، وفي المتابعة الحثيثة لترتيب وتنظيم ست جولات طويلة للحوار، وفي محاولة التوفيق بين نقاط الخلاف، واقتراح صِيَغ وسطى ومناسبة.

2. استفادت مصر من ثقلها وموقعها الإقليمي والعربي، ومن صلتها بكافة الأطراف الفلسطينية، ومن دورها الريادي في العالم العربي والإسلامي، ومن علاقاتها الإسرائيلية والأمريكية، للضغط باتجاه الوصول إلى المصالحة الفلسطينية. غير أن الرغبة الإسرائيلية والأمريكية بعدم تحقيق مصالحة تؤدي إلى مشاركة حماس في حكومة وحدة وطنية لا تعترف بشروط الرباعية، أو تؤدي إلى تصليب الموقف الفلسطيني من عملية التسوية، كانت عاملاً مثبطاً، لم يكن من السهل تجاوزه. ولعل رغبة القيادة المصرية في استمرار العلاقة قوية ومتينة مع أمريكا، خصوصاً في ضوء حسابات ملف التوريث لجمال مبارك، أدت إلى أخذ وضع ذلك في حسبان عملية المصالحة.

3. نظام الحكم في مصر مرتبط بمعاهدة سلام مع "إسرائيل" منذ سنة 1978، وهو على علاقة وثيقة بالولايات المتحدة، وهو يتبنى مسار عملية التسوية السلمية؛ وبالتالي وجد نفسه عملياً في مركبٍ واحد مع الرئيس محمود عباس وقيادة منظمة التحرير والسلطة في رام الله. أما نموذج المقاومة وعدم الاعتراف بـ"إسرائيل"، الذي تتبناه حماس، فهو نموذج مخالف للسياسة المصرية العامة. وبالتالي لم يكن النظام المصري قريباً بالدرجة نفسها في عملية إدارة الخلاف والتقريب بين أطراف الانقسام الفلسطيني.

4. لنظام الحكم في مصر مشاكله وحساباته الداخلية، خصوصاً في ضوء القلق من تنامي قوة جماعة الإخوان المسلمين في المجتمع المصري، وكونها أكبر وأقوى جماعات المعارضة في مصر وأكثرها تنظيماً. ولأن حماس هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، ولأنها تحاول تقديم نموذج إسلامي؛ فإن سيطرة حماس على القطاع لم تكن عملاً مرحباً به لدى القيادة

المصرية، فضلاً عن فوزها في الانتخابات وتشكيل الحكومة الفلسطينية. وقد انعكس ذلك على طبيعة علاقة مصر مع قطاع غزة، وعلى استمرار عملية الحصار بشكل أو بآخر نتيجة إغلاق معبر رفح، وبناء الجدار الفولاذي؛ وهو ما فسرته حماس باعتباره محاولة لإفشال نموذجها أو إسقاطه. وقد صعّب ذلك من قدرة الحكومة المصرية على بناء علاقة وثيقة مع حماس، والتأثير عليها في عملية صناعة القرار.

5. قدمت مصر ورقتها للمصالحة في تشرين الأول/ أكتوبر 2009، وهي تعدّ من أنضج وأشمل أوراق المصالحة، حيث عالجت بشكل مفصل الجوانب المتعلقة بالانتخابات، والأمن، ومنظمة التحرير، والحكومة الفلسطينية... وغيرها. وقد قامت فتح بالتوقيع على الورقة، غير أن رفض حماس التوقيع إلا بعد أخذ عدد من ملاحظاتها بعين الاعتبار، قد أثار غضب الجانب المصري، الذي رفض فتح الورقة من جديد للنقاش، أو إدخال أيّة تعديلات، أو ملاحق توضيحية. ولذلك، انصبت الاتهامات المصرية على حماس بأنها تسببت في تعطيل المصالحة؛ بينما كانت حماس ترى أن من حقها مراعاة تحفظاتها، خصوصاً وأن التجارب السابقة تدفعها إلى التدقيق لضمان إنجاح عملية المصالحة هذه.

السلطات المصرية ارتأت أن التغييرات التي تطالب بها حماس على ورقة المصالحة "ليست أساسية، وغير جوهرية على الإطلاق"، واتهمت حماس باستخدامها ذريعة للتهرب من استحقاق المصالحة، ومن التزامات قطعتها بتوقيع الوثيقة[40]. وشنّ الإعلام المصري الرسمي، هجوماً حاداً على حماس وقيادتها، وكان من نماذج ذلك ما كتبه رئيس تحرير جريدة الجمهورية محمد علي إبراهيم، تحت عنوان "لا ورقة جديدة يا مناضلي حماس... يا موسى (أبو مرزوق)... احفظ لسانك، ومصر لا تساوم أو تناور"، شنّ خلالها هجوماً شديداً على حماس. واتهم حماس بأنها عطلت جهود المصالحة الفلسطينية، استجابة لضغوط إقليمية من قطر وإيران وسورية[41].

ج. الموقف من فكّ الحصار وفتح المعابر:

بنت السلطات المصرية موقفها الرسمي تجاه فكّ الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر، وبالذات معبر رفح، وفق الاعتبارات والمعايير التالية[42]:

1. أن قطاع غزة ما زال تحت الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت "إسرائيل" مسؤولة عنه، وأن فتحها لمعبر رفح يجب أن يتمّ وفق ضوابط لا توحي بانتهاء الاحتلال، حتى لا تتهرب "إسرائيل" من التزاماتها.
2. أن الحكومة الفلسطينية الشرعية هي الحكومة في رام الله، وأن الحكومة المقالة في قطاع غزة غير شرعية، وأن مصر ترفض التعامل مع الحكومة المقالة التي تقودها حماس، حتى لا تُكرِّس الانقسام الفلسطيني.

3. أن مصر تحترم اتفاقية المعابر لسنة 2005 الموقعة بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وأنه يجب عودة موظفي السلطة الذين تعينهم حكومة رام الله لإدارة معبر رفح، وعودة المراقبين الأوروبيين حتى تقوم مصر بفتح المعبر بشكل طبيعي ويومي.
4. أن مصر ستفتح معبر رفح للحالات الإنسانية بين فترة وأخرى، تخفيفاً عن معاناة أهل القطاع، وبالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي.
5. أن معبر رفح مخصص فقط لحركة الأفراد وليس البضائع، أما المعبر المصري المخصص للبضائع والتبادل التجاري فهو معبر كرم أبو سالم.
6. حاربت السلطات المصرية رسمياً أنفاق التهريب على حدودها مع القطاع، وإن كان هناك بعض التراخي فيما يتعلق بتهريب البضائع والمواد الغذائية.

لم يكن الموقف المصري مقنعاً للكثيرين، الذين رأوا في إغلاق معبر رفح، وهو المتنفس العربي الوحيد لقطاع غزة، مشاركة مصرية في الحصار، بهدف الضغط على حكومة حماس وإفشالها وإسقاطها. وأن السلطات المصرية تقدم الاعتبارات الإسرائيلية والأمريكية على واجباتها الوطنية والقومية، وأنه لا ينبغي إدخال الطرف الإسرائيلي كعنصر حاكم أو ضابط للحدود المشتركة بين بلدين أو منطقتين عربيتين، خصوصاً وأنه قد انسحب منها. ثم إنه في حال تعرض شعب للحصار والعدوان والدمار، فإن القانون الإنساني الدولي يدعو إلى فكّ الحصار ومساعدة الشعب المنكوب، وهو مقدم في هذه الأحوال على أية اتفاقات أو ترتيبات محلية أو إقليمية. وقد اتهم كينيث روث Kenneth Roth المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch السلطات المصرية بلعب "دور حاسم" في حصار قطاع غزة، وقال إن تذرُّع مصر بضرورة وجود مراقبين على المعبر، ليس مبرراً لتجويع شعب غزة[43].

بالنسبة لمصر، فإن فتح معبر رفح دون ضوابط أو توافق مع الإسرائيليين والأمريكيين (ومع السلطة في رام الله) كان يعني الدخول في أزمة سياسية مع هذه الجهات، وربما إلى تدخل عسكري إسرائيلي؛ وهو ما كانت مصر ترغب في تجنُّبه، خصوصاً وأن سياستها الرسمية تتبنى مشروع السلام، ولها علاقاتها الرسمية مع "إسرائيل"، فضلاً عن علاقاتها الوثيقة بأمريكا. ولذلك سعت إلى تثبيت معادلة تظهر التوافق الرسمي مع هذه الجهات فيما يتعلق بمعبر رفح، لكنها في الوقت نفسه، غضَّت الطرف إلى حدّ ما عن تهريب الأغذية والبضائع عبر الأنفاق؛ إلاّ أن هذه السياسة تعرضت لمزيد من الضغوط خلال سنة 2009، مما دفع السلطات المصرية لتبني أساليب أكثر تشدداً في محاربة الأنفاق.

تبنّت السلطات المصرية سياسة إغلاق معبر رفح منذ سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007، وكانت تفتحه بشكل استثنائي وعلى فترات متباعدة لحركة الأفراد، وليس

البضائع، من المرضى والطلاب وغيرهم. وتشير إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أنه في الفترة من 2007/6/12 وحتى 2009/5/31، أي لمدة 719 يوماً، تمّ إغلاق معبر رفح لمدة 683 يوماً، أي أنه فُتح لمدة 36 يوماً فقط[44]. كما تشير دراسة للمركز نفسه أنه في العشرة أشهر الأولى من سنة 2009 تمّ فتح معبر رفح لمدة 33 يوماً من 301 يوماً. وهذا يشير إلى مدى حالة "الاختناق" والحصار التي وجد أبناء غزة أنفسهم فيها، حتى من جهة السلطات المصرية، بغض النظر عن الأسباب التي دفعت إلى ذلك.

وقد انسحبت السياسة المصرية نفسها على النشطاء والشخصيات وقوافل الإغاثة الراغبة في الدخول إلى القطاع عبر معبر رفح. وجرى منع أو تعطيل أو تأخير دخول الكثيرين لأسباب وذرائع مختلفة. وقد انطبق ذلك على نواب وبرلمانيين، عرباً وأوروبيين، وعلى وفود إغاثية وطبية وحقوقية وسياسية[45]. وكان من النماذج التي لقيت دوياً إعلامياً ما حدث لقافلة "شريان الحياة 3"، في أواخر سنة 2009 وأوائل سنة 2010، التي كان يقودها النائب البريطاني جورج جالاوي، وبرفقته 460 عضواً من 17 بلداً عربياً وإسلامياً ومن أوروبا وغيرها، أحضروا 250 شاحنة وسيارة إسعاف، تحمل معونات غذائية وطبية للقطاع. وقد أجبرت السلطات المصرية القافلةَ على العودة من ميناء العقبة الأردني، وتغيير اتجاهها من ميناء نويبع المصري على البحر الأحمر والقريب من العقبة، إلى ميناء العريش على البحر المتوسط، عن طريق ميناء اللاذقية في سورية، مما تسبب بتأخير لعدة أيام، وبخسائر مادية كبيرة. كما وقعت اشتباكات بين أعضاء القافلة والأمن المصري في العريش، بسبب خلافات على إدخال شاحنات إلى غزة. وسمحت السلطات المصرية لـ 158 شاحنة بالدخول، ومنعت الباقي. وقد تسبب ذلك بحملة احتجاج واسعة، وبغضب شعبي، خصوصاً في تركيا التي كان لأبنائها مشاركة كبيرة في القافلة؛ وانتهى الأمر بدخول القافلة التي استقبلت في غزة استقبالاً رسمياً وشعبياً حافلاً[46]. واتهم جورج جالاوي السلطات المصرية بأنها جزء من الحصار[47]، بينما اتهم أبو الغيط أعضاء القافلة بمحاولة فرض إرادتهم على مصر[48].

شهدت سنة 2009 جهوداً مصرية أكثر جدية واحترافاً في مواجهة ظاهرة الأنفاق التي يستخدمها الفلسطينيون كبدائل اضطرارية وضرورية للحصول على حاجاتهم المعيشية. ولا توجد إحصاءات دقيقة لعدد الأنفاق، غير أن التقديرات تشير إلى أنها لا تقل عن 500 نفق وربما لا تزيد عن ألف نفق؛ وهي متصلة بالجانب المصري من الحدود مع قطاع غزة، كما تشير التقديرات إلى أن أهل قطاع غزة يعتمدون بنحو 50-60% على الأنفاق في تلبية احتياجاتهم. وقد تلخصت الإجراءات المصرية في محاربة الأنفاق في:

1. تدمير عدد كبير من الأنفاق.
2. ضخ مياه عادمة أو رشّ مواد وغازات سامة في الأنفاق.

3. تركيب مجسات إلكترونية وأجهزة سونار لكشف الأنفاق.
4. إنشاء أبراج حراسة متطورة على طول الحدود مع القطاع.
5. إنشاء الجدار الفولاذي.

وبحسب تقارير منشورة فقد كثفت الأجهزة الأمنية حملتها ضدّ "التهريب" عبر الأنفاق، وأخذت تقوم بتفتيش كافة وسائل النقل في المنطقة، ونشرت حواجز عسكرية على الطرق المؤدية إلى قناة السويس، وتواصلت مع الشخصيات البارزة في رفح وشيوخ القبائل في سيناء لتأكيد منع التهريب، وخصوصاً تهريب الأسلحة[49]. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2009، ذكرت بعض المصادر أن السلطات المصرية قامت بضبط وتدمير نحو 350 نفقاً[50]. وقد أحصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 62 حالة وفاة في الأنفاق لأسباب مختلفة[51]، كما أحصى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 64 حالة وفاة في الأنفاق، في الفترة من شباط/ فبراير وحتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، قُتلوا نتيجة تحطم الأنفاق، وحوادث الاختناق، والغازات السامة، وصعقات الكهرباء[52]. ومن جهة أخرى، قالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا إن السلطات المصرية "استخدمت القوة المميتة في حربها على الأنفاق بين قطاع غزة ومصر، ومارست القتل العمد تحت الأرض بعيداً عن أعين العالم". وبحسب هذه المنظمة فقد جرى توثيق 54 حالة وفاة مات معظمها "بسبب استنشاق أنواع من الغاز السام، تقوم قوات الأمن المصرية برشه داخل الأنفاق". وأضافت أن السلطات المصرية "قامت باستخدام المتفجرات وضخ المياه العادمة، وإحداث اهتزازات اصطناعية لهدم الأنفاق على رؤوس العاملين دون توجيه إنذار مسبق". وبحسب المنظمة فإن الإجراءات المصرية تتم بإشراف ودعم كامل من قبل الولايات المتحدة و"إسرائيل" وغالبية بلدان الاتحاد الأوروبي[53].

وقد ذكرت مصادر فلسطينية في أوائل نيسان/ أبريل 2010 أن عمليات إدخال السلع والبضائع عبر الأنفاق شهدت تراجعاً كبيراً، نتيجة الغارات الإسرائيلية، ونتيجة الإجراءات المصرية المشددة، وأكدت المصادر أنه قد تمّ تدمير نحو 80% من الأنفاق[54].

وقد أقرّ الكونجرس Congress الأمريكي تخصيص 50 مليون دولار "لتأمين" الحدود المصرية مع قطاع غزة[55]. وترددت الأنباء والتقارير عن تعاون أمريكي بمشاركة خبراء عسكريين أمريكيين لدعم الجهود المصرية في محاربة ظاهرة الأنفاق. ومن ذلك، استكمال وحدات عسكرية وأمنية مصرية تركيب أنظمة أمريكية خاصة للكشف عن الأنفاق، بإشراف سلاح الهندسة الأمريكي[56].

وفي 2009/12/9 كشفت جريدة هآرتس نقلاً عن مصادر مصرية أن السلطات بدأت عمل جدار فولاذي ضخم على حدودها مع القطاع، وبعمق 20-30 متراً لمكافحة التهريب عبر الأنفاق[57].

وقد نفت السلطات المصرية في البداية إنشاء الجدار ثم عادت فأكدت الخبر، ولكن في إطار الحديث عن إنشاءات هندسية على الحدود مع غزة، ثم أخذت تبرر الأمر في إطار الأمن القومي المصري والسيادة المصرية وتحصين الحدود.

وقد استحوذ موضوع الجدار الفولاذي على اهتمام وسائل الإعلام في تلك الفترة، وجرى تأكيد إنشاء الجدار من خلال العديد من التقارير وشهود العيان. وظهرت احتجاجات واسعة ضدّ بنائه حيث سماه البعض "جدار العار" أو "السد الواطي"، كما صدرت فتاوى من الكثير من العلماء، وعلى رأسهم الشيخ يوسف القرضاوي، بحرمة بنائه، لما يسببه لأهل غزة من معاناة فوق حالة المعاناة والحصار والتجويع التي يعيشونها. غير أن الإعلام الرسمي المصري ردّ بحملة قوية، مستفيداً من فتاوى عدد من علماء الأزهر، باعتبار ذلك شأناً مصرياً، وأن أعمال البناء تتم في داخل الأراضي المصرية.

تحدثت المعلومات حول الجدار الفولاذي أنه سيكون بطول عشرة كيلومترات تقريباً من أصل نحو 13.5 كيلومتراً هي طول الحدود مع قطاع غزة، حيث إن هناك نحو ثلاثة كيلومترات من جهة البحر لا يتم بناء أنفاق فيها، بسبب ضعف تربتها وسهولة انهيار الأنفاق. وذُكر أن الجدار مكون من ألواح من الحديد الصلب بارتفاع 18 متراً، وعرض نصف متر، وسُمْك خمسة سنتيمرات، وأن الألواح تنتهي برأس مدبب مليء بالثقوب، من المحتمل أن تستخدم في ضخ المياه للتسبب في انهيار الأنفاق، وأنه قد تمّ إنشاء نحو 5.4 كيلومترات حتى نهاية سنة 2009، وأن العمل في بناء الجدار يتم بتعاون وتمويل أمريكي[58].

وهكذا، انتهت سنة 2009، وهناك حالة احتقان في العلاقة بين الحكومة المصرية وحماس، بينما تصاعدت الإجراءات المصرية في مواجهة ظاهرة الأنفاق، وهو ما يعدّه الكثيرون من أهل غزة مشاركة في حصارهم.

2. الأردن:

تحتلّ قضية فلسطين موقع الصدارة في الشأن السياسي الأردني، إذ إن علاقات الأردن التاريخية، وتركيبته الديموغرافية، وحدوده الجغرافية، وتأثره السريع والمباشر بأحداث فلسطين، تجعل من قضية فلسطين قضية مركزية وحيوية للأردن.

حدَّد الأردن مساره السياسي العام من خلال فكّ الارتباط مع الضفة الغربية، وتوقيعه معاهدة السلام مع "إسرائيل"، وتبنيه لمشروع التسوية السلمية والمبادرة العربية، ودعمه للسلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس، ورفضه للتوطين وفكرة الوطن البديل. وبشكل عام، فإن هذا الخط يعبِّر عن الانتماء إلى ما يعرف بدول "الاعتدال" العربي.

تفاعل الأردن بشكل شعبي واسع مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وغضت الجهات الرسمية الطرف عن المظاهرات الشعبية الضخمة، التي خرجت في كل مكان في الأردن، لتعبر عن تعاطفها مع قطاع غزة المحاصر والمنكوب، ومع حماس والمقاومة الفلسطينية، في وجه الاعتداءات الإسرائيلية. وبحسب وزارة الداخلية فقد خرجت 624 مظاهرة ومسيرة تضامنية في أثناء العدوان، نظمت جماعة الإخوان المسلمين 84 منها. وقد لوَّح رئيس الوزراء نادر الذهبي أمام البرلمان الأردني بإعادة النظر في العلاقة مع "إسرائيل"، وشدَّد على أن الأردن "لن يسكت عن التدهور الخطير للوضع الإنساني في غزة، ولن يسكت عن هذا التهديد الذي يطال أمن المنطقة واستقرارها". ووقع 88 نائباً، من أصل مجموع أعضاء البرلمان البالغ 110 نواب، مذكرة تطالب بطرد السفير الإسرائيلي، واستدعاء السفير الأردني من تل أبيب[59].

وقد كان للحراك الشعبي الأردني دور كبير في دعم قطاع غزة، ونشطت الجمعيات الخيرية والنقابات المهنية، وخصوصاً نقابة المهندسين، في جمع التبرعات وتنظيم حملات الإغاثة وإعادة إعمار قطاع غزة.

ركّزت القيادة الأردنية سنة 2009 على ثلاثة اهتمامات مرتبطة بالشأن الفلسطيني:

الأول: التأكيد على إعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لحل الصراع بشكل نهائي، على أساس حلّ الدولتين[60]. وقد أكّد ملك الأردن عبد الله الثاني هذا الأمر أكثر من مرة، قائلاً إن مبادرة السلام العربية تضمن مستقبل "إسرائيل" لتكون شريكاً مع ثُلث العالم (العالم الإسلامي) الذي لا يعترف بها حتى الآن؛ وشدَّد على أهمية الدور الأمريكي في دفع مسيرة التسوية، ونبّه إلى أن المبادرات الإسرائيلية لتحقيق السلام الاقتصادي لن تحل جوهر المشكلة المرتبطة بالقضية الفلسطينية[61]. وفي لقائه مع نتنياهو قال العاهل الأردني إن "إسرائيل لن تحصل على الأمن والاستقرار، ما لم يحصل الفلسطينيون على حقّهم في الدولة والعيش بسلام وأمن"[62]. وقال الملك عبد الله الثاني في مقابلة مع جريدة هآرتس، في ذكرى مرور 15 عاماً على توقيع معاهدة السلام مع "إسرائيل"، إن العلاقة مع "إسرائيل" تزداد برودا، وإن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر "لأننا ننزلق نحو الظلام"[63].

وقد أوضح وزير الخارجية الأردني ناصر جودة أن الأردن لن يفاوض بالنيابة عن الجانب الفلسطيني، لكنه طرف أساسي في قضايا الحل النهائي، وخصوصاً تلك المتعلقة بالقدس واللاجئين والمياه والحدود والأمن[64]. وهو تصريح يعبر عن مدى تداخل الوضع الأردني الفلسطيني، وضرورة التنسيق بين الطرفين في القضايا المشتركة.

الثاني: رفض التوطين وفكرة الوطن البديل، وهو من أكثر المواضيع حساسية في الأردن، إذ يسكن في الأردن نحو 3.2 ملايين من أصول فلسطينية، وهناك الكثيرون من الفلسطينيين ممن

يحملون جوازات سفر أردنية مؤقتة. وقد أكد ملك الأردن أنه "لا يوجد في قاموسنا شيء اسمه الوطن البديل، والأردن أقوى من أن يفرض عليه شيء"[65]. وقال "موقفنا من موضوع اللاجئين لن يتغير، وتمسكنا بحق العودة والتعويض ثابت لا نقاش فيه"[66].

وقد أثار نقاش الكنيست الإسرائيلي لمشروع، يطرح الأردن كوطن بديل للفلسطينيين، استياءً كبيراً رسمياً وشعبياً. وعبَّر بيان للكتلة الوطنية الديموقراطية في البرلمان الأردني، والتي تضم 15 نائباً، عن المزاج العام لنظام الحكم في الأردن. فقد اعتبرت الكتلة هذه المناقشات خرقاً لمعاهدة السلام مع الأردن، وطالبت بطرد السفير الإسرائيلي من عمَّان، وبسحب السفير الأردني من تل أبيب[67].

وواجه الأردن اتهامات من منظمات حقوقية وإنسانية بسحب الجنسية من أردنيين من أصول فلسطينية. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش في مؤتمر صحفي في عمّان أن السلطات الأردنية جرّدت 2,732 أردنياً من أصل فلسطيني من جنسياتهم في الفترة 2004-2008، وأن العدد الإجمالي أكبر من ذلك بكثير[68]. وقد نفت الحكومة الأردنية أن تكون هناك عمليات سحب ممنهجة للجنسية من مواطنين أردنيين، وأكدت أن ما يجري هو تصويب أوضاع بموجب قرار فكّ الارتباط مع الضفة الغربية[69]. أما وزير الداخلية الأردني نايف القاضي، فقد أوضح أن بلاده تتصدى لمشروع إسرائيلي، يستهدف حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين على حساب الأردن. ورفض وزير الداخلية مصطلح "سحب الجنسية"، مؤكداً أن ما يجري هو مجرد "تصويب أوضاع"، وهو يهدف إلى حضِّ كل من يحمل تصريح "لمّ الشمل"، الصادر عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إلى تجديده والمحافظة عليه في مواجهة المخططات الإسرائيلية[70].

ووسط التخوّف من سيناريوهات أمريكية – إسرائيلية محتملة لفرض حلّ قضية اللاجئين على حساب الأردن؛ فقد كشفت أنباء عن عقد اجتماع ضم كبار المسؤولين الأردنيين، بحيث شكلوا ما هو أشبه بـ"خلية الأزمة"، لدراسة هذه الاحتمالات، ووضع خطط أردنية لمواجهتها[71].

الثالث: الاهتمام بالقدس، والاحتجاج على إجراءات التهويد الإسرائيلية فيها. وقد وافقت سنة 2009 اختيار القدس عاصمة للثقافة العربية، حيث شهد الأردن فعاليات كثيرة بهذه المناسبة.

شدد الملك عبد الله الثاني على ضرورة وقف "إسرائيل" كل الإجراءات والحفريات والخطوات أحادية الجانب في القدس، والتي تستهدف تغيير هويتها وتفريغها من أهلها العرب[72]. وقد حذر العاهل الأردني في وقت لاحق، من أن الإجراءات الإسرائيلية هذه، لا تهددّ بهزّ علاقات "إسرائيل" بالأردن فقط، ولكن بتفجير نقاط اشتعال في كل أنحاء العالم الإسلامي، وتقويض الجهود المبذولة لإطلاق مفاوضات السلام[73]. كما نبه الملك عبد الله من أن القدس "خط أحمر"، وأن أي عبث من الإسرائيليين فيها سيؤدي إلى "نتائج كارثية على أمن المنطقة واستقرارها"، كما حذر الإسرائيليين

من "اللعب بالنار"[74]. وقد استدعت الخارجية الأردنية السفير الإسرائيلي في عمّان في 2009/10/4، وسلمته رسالة احتجاج حول انتهاكات "إسرائيل" المتكررة في القدس والمسجد الأقصى والأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة فيها[75].

تابعت الحكومة الأردنية علاقتها الرسمية مع قيادة السلطة في رام الله، وتابعت تقديم خدماتها الأمنية لتدريب عناصر الشرطة الفلسطينية، غير أن الأردن اعتذر لحركة فتح عن عقد مؤتمرها السادس في عمّان؛ ربما لتفضيله عدم توفير المكان لنزاع داخلي فتحاوي محتمل؛ مع ملاحظة أن الأردن كان محطة الالتقاء الأساسية للجنة التحضيرية للمؤتمر السادس. وعندما قام فاروق قدومي أمين سرّ اللجنة المركزية لحركة فتح بإطلاق تصريحاته ضدّ الرئيس محمود عباس من عمّان، أعرب نبيل الشريف وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة الأردنية، عن أسفه لذلك. وطلبت الحكومة الأردنية من قدومي عدم استخدام الأراضي الأردنية لإطلاق تصريحات سياسية وإعلامية مناوئه للرئيس عباس[76].

وعلى الرغم من تعاطفها مع معاناة أهل قطاع غزة، إلا أن الحكومة الأردنية تساوقت مع الموقف الرسمي العربي في عدم الاعتراف بالحكومة التي تقودها حماس في القطاع. وفي الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات بشكل ملحوظ بين الحكومة الأردنية وحماس خلال سنة 2008، إلا أن هذه العلاقات بقيت على حالها خلال سنة 2009، ولم تشهد أي اختراق ملحوظ. وقد أعطت الحرب الإسرائيلية على القطاع، بالإضافة إلى زيارة خالد مشعل للأردن لحضور العزاء في وفاة والده، مؤشرات واضحة على مدى التعاطف ومدى الشعبية الكبيرة الذي تحظى به حماس في الساحة الأردنية.

وقد رأى البعض في إقالة مدير المخابرات محمد الذهبي، وفي إقالة أخيه نادر الذهبي من رئاسة الوزراء إشارة سلبية للعلاقة مع حماس، أو على الأقل تجميداً لاحتمالات تطور هذه العلاقات إلى مستويات أعلى. وربما كان تعيين نايف القاضي وزيراً للداخلية في الحكومة الأردنية الجديدة، مؤشراً على ذلك، حيث كان القاضي قد أشرف سنة 1999 على إبعاد قادة حماس من الأردن إلى قطر[77]. وقد ألمح القاضي إلى عودة العلاقات إلى حالة "الجمود والبرود" عندما قال إن "الأردن يتعامل مع حركة حماس كتنظيم سياسي على الأراضي الفلسطينية، له احترامه أردنياً على غرار غيره من الفصائل الفلسطينية التي يتعامل الأردن معها بشكل اعتيادي، بعيداً عن أي مطالب أو حقوق لتلك الحركة على الساحة السياسية الأردنية"[78]؛ وعندما نفى أن يكون هناك حوار أو اتصال مع حماس، وأضاف في مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط قائلاً "إننا لا نتدخل بشؤونها، ولا نسمح لها بالتدخل في شأننا، ونتعامل معها من خلال الشرعية الفلسطينية"[79].

وقد كان موضوع ترسيم العلاقة بين الإخوان المسلمين في الأردن وحركة حماس من المواضيع التي أثارت اهتمام الجهات المعنية، خصوصاً بعد أن قامت حماس بإجراء انتخاباتها الداخلية واختيار قيادتها. وظهرت نقاشات حول جدلية العلاقة بين الطرفين، ودور أي منهما في صناعة القرار لدى الآخر، ومدى انعكاس ذلك على الساحة الأردنية والعمل السياسي في الأردن، وعلى العمل للقضية الفلسطينية. ولم تخفِ السلطات رغبتها في الفصل الإداري والتنظيمي بين الطرفين، غير أن صعوبة الأمر تظهر في خلفية نشوء حركة حماس، والتطور التاريخي للعلاقة بين الإخوان المسلمين في الأردن وحماس، وفي الحجم الضخم للأردنيين من أصول فلسطينية، وفي كون القضية الفلسطينية قضية مركزية وتشكل همّاً يومياً لدى عامة الأردنيين، وتنعكس الأحداث في فلسطين بشكل مباشر على الوضع في الأردن، كما يحتفظ الأردن بأطول حدود مع فلسطين المحتلة.

وفي أواخر سنة 2009 حلّ الملك عبد الله الثاني مجلس النواب الأردني وشكّل حكومة جديدة حتى تُعدّ لانتخابات جديدة نزيهة. وكان هناك العديد من العوامل الدافعة لذلك، من بينها كما ذكرت بعض التحليلات، الرغبة في استيعاب أكبر وأفضل للإخوان المسلمين، وللأردنيين من أصول فلسطينية في النظام السياسي الأردني.

3. سورية:

ما زالت سورية تلعب دوراً مهماً في القضية الفلسطينية، بسبب حالة العداء الرسمية المستمرة مع "إسرائيل"، واستمرار احتلال الجولان السوري من قبل الإسرائيليين، بالإضافة إلى موقفها الداعم لقوى المقاومة الفلسطينية. ولذلك فقد حافظت سورية خلال سنة 2009 على قربها من معسكر الممانعة الداعم للمقاومة في مقابل معسكر الاعتدال العربي. وفي ضوء المعطيات الراهنة، فمن غير المتوقع أن تغير سورية من موقعها هذا في المدى المنظور، وإنما من المتوقع أن تعزز مركزها في هذا المعسكر، خصوصاً في ظلّ عدم وجود مؤشرات انفراج في المسار التفاوضي السوري – الإسرائيلي؛ مستفيدة من دعمها للمقاومة في كل من فلسطين ولبنان، ومن قربها من إيران وتركيا، القوتين الإقليميتين اللتين باتتا تلعبان دوراً أكثر تأثيراً في القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة.

أ. الموقف من العدوان على غزة:

كان لسورية موقف بارز من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث كانت من بين أولى الدول العربية التي سارعت لإدانة للعدوان، وأعلنت موافقتها على حضور القمة العربية الطارئة التي دعت إليها قطر لبحث موضوع العدوان، والتي انعقدت في 2009/1/16 وحملت اسم "قمة غزة الطارئة". وقد عبّرت سورية خلال القمة عن تأييدها الصريح للمقاومة في غزة، رافضة تحميل المقاومة أي مسؤولية عن العدوان؛ حيث قال الرئيس السوري بشار الأسد في كلمته أمام القمة إن "ما تروجه إسرائيل ومن يقف في صفها حول مسؤولية الطرف الفلسطيني عما يحصل هو

كذب صريح". ورأى أن مبادرة السلام العربية هي "بحكم الميتة"، معلناً وقف مفاوضات السلام السورية – الإسرائيلية غير المباشرة، التي كانت قد بدأت في سنة 2008، إلى أجل غير مسمى[80].

كما شهدت دمشق حركة نشطة في إطار الجهود الدبلوماسية لوقف العدوان، حيث استقبل الأسد في دمشق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، ونقلت مصادر في دمشق أن الأسد قدّم لنظيره الفرنسي خلال اللقاء مبادرة سورية – تركية مشتركة لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، نالت قبول حركة حماس[81]. وفي الإطار نفسه، استقبل الأسد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon في وقت لاحق، بالتزامن مع إعلان "إسرائيل" وقف إطلاق النار من جانب واحد[82].

ب. دعم المقاومة الفلسطينية:

أظهر الموقف السوري خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تمسك دمشق بموقفها الداعم للمقاومة الفلسطينية، ففي تأكيد على موقف سورية من حركة حماس، رأى الأسد في مقابلة مع جريدة دير شبيغل Der Spiegel الألمانية في 2009/1/19، أن "القضاء على حماس يعني القضاء على الشعب الفلسطيني بكامله"، داعياً الأطراف الدولية للحوار معها بالقول: "سواء أعجبتهم أو لا، فإنها قوة سياسية على الأرض لا يمكن تجاهلها"[83].

كما شدد الأسد في أكثر من مناسبة على موقف سورية الداعم للمقاومة، فقد أكد أن "مقاومة الاحتلال هي واجب وطني، ودعمها من قبلنا هو واجب أخلاقي وشرعي، ومساندتها شرف نفاخر به"، محذراً من أن فشل المفاوضات في إعادة الحقوق يعني اللجوء إلى المقاومة كحل بديل[84]. وأكد الأسد خلال افتتاح المؤتمر القومي العام الخامس للأحزاب العربية المنعقد في دمشق، أن سورية تعمل من أجل بناء شرق أوسط جديد في المنطقة "جوهره المقاومة" بكل أشكالها الثقافية والعسكرية[85].

ج. دعم المصالحة الفلسطينية:

على الرغم من أن سورية بدت خلال سنة 2009 أقرب إلى حركة حماس وبقية قوى المقاومة، وخصوصاً في فترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إلا أنها أبقت على علاقتها مع السلطة في رام الله برئاسة محمود عباس، مع وجود بعض التوتر في هذه العلاقة أحياناً، وحاولت البقاء على مسافة واحدة من الطرفين فيما يتعلق بموضوع المصالحة الفلسطينية. وكان موضوع المصالحة الفلسطينية حاضراً باستمرار على جدول أعمال الدبلوماسية السورية، من خلال لقاءات الرئيس الأسد ووزير خارجيته مع الزعماء والدبلوماسيين العرب والأجانب. وقد شدد الأسد على هذا الأمر خلال مقابلة أجرتها معه جريدة الخليج الإماراتية حول موضوع المصالحة العربية في 2009/3/9، بقوله: "في كل لقاء نناقش الموضوع الفلسطيني، ونحن لا نريد أن نكون مع طرف ضدّ طرف"[86].

وخلال لقائه الرئيس الفلسطيني محمود عباس في دمشق في أيار/ مايو 2009، شدد الرئيس الأسد على ضرورة "نبذ الخلاف وتحقيق المصالحة الفلسطينية"[87]. كما وردت أنباء عن إبداء دمشق استعدادها للإسهام في جهود المصالحة الداخلية وإنجازها، حيث نقلت مصادر عن الأسد عرضه على محمود عباس استضافة حوار يجمع وفداً من حركة فتح مع قيادة حماس في دمشق، ودعوة الفصائل الفلسطينية الأخرى لحوار شامل ينتهي بالتوقيع على اتفاق المصالحة بضمانة سورية، ومن ثم الذهاب إلى القاهرة لإقامة الاحتفال الرسمي بالاتفاق، وذلك عقب رفض حماس التوقيع على ورقة المصالحة المصرية[88].

كما أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم في أكثر من مناسبة على حرص بلاده على إنجاح الحوار الفلسطيني الداخلي، قائلاً: "من خلال اتصالاتنا مع الفصائل الفلسطينية نبذل كل جهد ممكن لإنجاح الحوار الفلسطيني في القاهرة"[89]. وفي الفترة التي أعقبت المصالحة العربية بين دمشق وكل من القاهرة والرياض، قال المعلم إن تعزيز التضامن العربي يعتبر مظلة مهمة لمساعدة الحوار الفلسطيني، معرباً عن أمله في نجاحه في التوصل إلى قواسم مشتركة لكل القضايا التي تفرق بين الفلسطينيين[90].

د. موقف سورية من "إسرائيل":

على الرغم من الحراك الذي شهده المسار التفاوضي بين سورية و"إسرائيل" في سنة 2008، متمثلاً بجولات المحادثات غير المباشرة التي تمت في أنقرة برعاية رسمية تركية، فقد شهد هذا المسار انتكاسة مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أواخر سنة 2008 ومطلع سنة 2009، حيث أعلنت سورية وقف هذه المفاوضات إلى أجل غير مسمى احتجاجاً على العدوان.

كما أن صعود حكومة يمينية في "إسرائيل" برئاسة بنيامين نتنياهو أدى إلى مزيد من التدهور في المسار التفاوضي، عبّر عنه الرئيس السوري بشار الأسد بقوله: إن فشل العملية السلمية حتى الآن "أظهر بشكل صارخ حقيقة أن إسرائيل هي العقبة الأكبر في وجه ذلك السلام المنشود"، مستبعداً إمكانية التوصل لأي اتفاق مع "إسرائيل" في ظلّ وجود حكومة وصفها بأنها "أكثر الحكومات تطرفاً في تاريخها"[91]. وقد تصاعد مستوى التوتر بين الطرفين مع حلول شهر شباط/ فبراير 2010 إلى مستوىً أوجد جواً من التخوف من اندلاع حرب إقليمية شاملة في المنطقة؛ حيث إن تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في ذلك الوقت، من أن "عدم وجود اتفاق مع سورية يمكن أن يؤدي إلى صراع مسلح قد يتطور إلى حرب شاملة"، أثارت ردود فعل حادة من سورية على لسان الرئيس الأسد، الذي اعتبر أن "كل الوقائع تشير إلى أن إسرائيل تدفع المنطقة باتجاه الحرب"، فيما حذر وزير خارجيته وليد المعلم من أن المدن الإسرائيلية لن تسلم من حرب على سورية[92].

وفي الوقت نفسه، لم تغلق سورية الباب تماماً في وجه المفاوضات لتحقيق "تسوية سلمية عادلة"، إذ ألمحت لذلك مرات عديدة. وقد أبدى الرئيس الأسد استعداد بلاده للدخول في مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل" إذا كانت الولايات المتحدة وسيطاً فيها، وذلك في مقابلة مع جريدة آساهي شيمبون The Asahi Shimbun اليابانية نُشرت في 2009/3/11، حيث رحّب فيها بالإدارة الأمريكية الجديدة التي يرأسها باراك أوباما. إلا أن الأسد ربط استعداده ذاك بإصراره على أن تعيد "إسرائيل" هضبة الجولان التي تحتلها إلى سورية[93]. وهو موقف شددت عليه سورية دائماً، حيث جددت موقفها نفسه عقب إقرار الكنيست الإسرائيلي إجراء استفتاء عام، قبل تنفيذ أي اتفاق يقضي بانسحاب "إسرائيل" من شرق القدس والجولان، مؤكدة رفضها العودة إلى المحادثات غير المباشرة مع "إسرائيل" عبر الوساطة التركية، ما لم تلتزم الأخيرة بالانسحاب التام من الجولان[94].

4. لبنان:

أ. الأوضاع الفلسطينية في لبنان:

تطورات الساحة الفلسطينية في لبنان:

شهدت الساحة الفلسطينية في لبنان عدة تطورات على المستويين التنظيمي والأمني. فعلى المستوى التنظيمي شهدت حركة فتح وممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان تغييرات على أثر انعقاد المؤتمر العام السادس للحركة في بيت لحم ومقرراته، كان أبرزها مغادرة اللواء سلطان أبو العينين منصبه كأمين سرّ لحركة فتح في لبنان، بعد انتخابه لعضوية اللجنة المركزية للحركة؛ حيث حلّ مكانه فتحي أبو العردات[95]، ومغادرة عباس زكي منصبه كممثل لمنظمة التحرير في لبنان في 2009/10/24؛ حيث حلّ مكانه عبد الله عبد الله[96].

أما على المستوى الأمني فكان التطور الأبرز اغتيال اللواء كمال مدحت، نائب ممثل المنظمة في لبنان، في 2009/3/23، بتفجير عبوة ناسفة استهدفت موكبه قرب مدخل مخيم المية ومية جنوب لبنان. وقُتل إلى جانب اللواء مدحت ثلاثة من مرافقيه وجرح ثلاثة آخرون. وقد لقيت جريمة الاغتيال إدانة فلسطينية ولبنانية واسعة، خصوصاً وأن مدحت كان مكلفاً بمتابعة ملف المصالحة والتهدئة داخل المخيمات، ومعروف عنه علاقاته الجيدة بجميع الأطراف في فتح، وبسائر الفصائل والقوى الأخرى[97].

أما التطور الأمني البارز الآخر، فقد شهدته منطقة حارة حريك في الضاحية الجنوبية في 2009/12/26، حيث أسفر انفجار قرب مركز لحركة حماس عن مقتل اثنين من عناصرها وسقوط عدد من الجرحى[98]. ولم تتضح أسباب الانفجار، الذي تعددت فيه الروايات، بينما تعهدت حركة حماس بالتعاون مع التحقيق اللبناني، والسعي لمعرفة الجناة. غير أن بعض الأطراف وجد في الحادثة

فرصة لإثارة موضوع الوجود الفلسطيني خارج المخيمات، حيث عبّرت الأمانة العامة لقوى 14 آذار عن "قلقها الشديد" من هذا الانفجار، مستغربة وقوعه في هذه المنطقة خارج المخيمات[99]. في حين رأى نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري أن الانفجار أظهر أن لبنان "سيستمر في دفع ثمن تصفية الحسابات، ما دامت المربعات الأمنية قائمة فيه، وما دام السلاح اللبناني والفلسطيني غير الشرعي موجوداً"[100].

العلاقات اللبنانية – الفلسطينية:

في الجانب الفلسطيني، كانت زيارة الرئيس محمود عباس، التي استمرت على مدار يومي 7 و2009/12/8، إلى لبنان هي الحدث الأبرز في ملف العلاقة اللبنانية – الفلسطينية، إلا أن تلك الزيارة لم تحمل جديداً بالنسبة لوضع الفلسطينيين في لبنان، على الرغم من أن مباحثات عباس مع المسؤولين اللبنانيين تطرقت إلى الحديث عن منح الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية والاجتماعية؛ خصوصاً وأن المخيمات الفلسطينية لم تكن على جدول أعمال تلك الزيارة.

كما شهد مطلع سنة 2010 زيارة لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل إلى لبنان، التقى خلالها الرئيس اللبناني ميشال سليمان ورئيس الوزراء سعد الحريري، وبحث معهما موضوع المصالحة الفلسطينية، والحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين، والسلاح الفلسطيني في لبنان[101].

أما في الجانب اللبناني، فقد بقيت مقاربة الدولة اللبنانية والأحزاب والقوى المختلفة في لبنان للموضوع الفلسطيني تتم، في غالبيتها، ضمن أحد ثلاثة سياقات: الأمن، والتوطين، والحقوق الاجتماعية والمدنية.

وفي السياق الأمني، أشار تقرير صادر عن المجموعة الدولية للأزمات International Crisis Group بعنوان "أرض خصبة لزعزعة الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان" إلى أن حرب غزة أشعلت نقاشاً لبنانياً داخلياً أعاد طرح الوجود الفلسطيني الذي كان هدأ تدريجاً بعد حرب مخيم نهر البارد، فجدد بعض قادة 14 آذار، بحسب التقرير، النداء بوجوب نزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، على أثر إطلاق صواريخ في ذلك الوقت من جنوب لبنان باتجاه شمال "إسرائيل"[102].

وفي هذا السياق كان موقف لرئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية سمير جعجع رأى فيه "أن ما يجري في غزة هو وليد استراتيجية لم يكن للعرب رأي فيها"، مضيفاً أنه "حان الوقت لجمع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات حتى لو اقتضى الأمر استعمال القوى الشرعية"[103].

ومن جهة أخرى، اعتبر النائب عن حزب الكتائب اللبنانية سامي الجميل، خلال حديث له أمام الجالية اللبنانية في مونتريال، أن أولى المشكلات التي يعاني منها لبنان هي "موضوع سيادة

لبنان التي ينتهكها الفلسطينيون المسلحون على الأراضي اللبنانية، والذين يفرضون سيادة غير السيادة اللبنانية في بعض المناطق وفي بعض المخيمات"[104].

أما موضوع التوطين، فقد بقي الحديث عنه حاضراً في الساحة اللبنانية؛ حيث جدّد البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير رفضه للتوطين، واقترح لحل قضية "الذين جاؤوا وتوطنوا هنا"، أن "تنظر الحكومات الدولية في شأنهم وأن توجد لهم أرضاً إن لم تكن أرضهم الأصلية لكي يقيموا فيها"[105].

ومن اللافت للانتباه أن موضوع التوطين كان المحدد الأساسي الذي يحكم نظرة تيار سياسي محدد إلى القضية الفلسطينية بمختلف تطوراتها، إلى جانب استخدامه في التجاذبات السياسة الداخلية؛ حيث لاحظ التقرير الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية موقف التيار الوطني الحر، الذي حذر في أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة من تداعياتها على موضوع اللاجئين، ودقّ ناقوس خطر التوطين في لبنان[106].

ومن جانب آخر، وتعليقاً على تأخر تشكيل الحكومة اللبنانية بعد الانتخابات النيابية التي أجريت في منتصف سنة 2009، رأى النائب ميشال عون، زعيم التيار الوطني الحر ورئيس تكتل التغيير والإصلاح النيابي، أن "مشكلة التوطين هي البعد الخارجي لأزمة تأليف الحكومة، وليست فزيعة كما ادّعى البعض"[107].

وعلى هامش التجاذبات في موضوع إعادة إعمار مخيم نهر البارد، رأى إبراهيم كنعان النائب في تكتل التغيير والإصلاح أن التمويل الذي يخصص لإعادة الإعمار، والذي يبلغ 300 مليون دولار، "يحوله من مخيم للاجئين إلى محل إقامة دائم"[108]. وفي اليوم التالي حذّر الوزير الياس سكاف خلال عشاء لهيئة التيار من أنه "يوم يقبل اللبنانيون بالتوطين سينتقل كل فلسطينيي الشرق الأوسط إلى بلدنا"[109].

أما فيما يتصل بملف الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، فقد شهدت الفترة التي تلت تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة بعد الانتخابات النيابية أحاديث متكررة حول ضرورة إعطاء هذه الحقوق للاجئين الفلسطينيين وإيجاد حدٍّ لمعاناتهم، حيث أكدت النائب بهية الحريري أن "الحقوق الإنسانية للوجود الفلسطيني في لبنان ستأخذ طريقها إلى التنفيذ مع حكومة الرئيس سعد الحريري"[110].

وقد اقترح زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط إنشاء وزارة دولة لشؤون الفلسطينيين في الحكومة الجديدة، بما يتيح بذل المزيد من الجهود للاهتمام بقضاياهم الإنسانية والاجتماعية ويؤدي إلى تحييد هذا الملف عن التجاذبات السياسية[111]، إلا أنه تراجع عن مطلبه ذاك بعد أن دخل الاقتراح نفسه في إطار تلك التجاذبات[112].

وقد عقد الحزب التقدمي مؤتمراً لدعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين المدنية في لبنان في 2010/1/13، بهدف "تقريب وتوحيد وجهات النظر المتناقضة بين الأحزاب اللبنانية على حق الفلسطيني بالمعيشة الكريمة"، حضرته غالبية القوى السياسية اللبنانية والفلسطينية. وأوصى المؤتمر بإخراج مسألة الحقوق المدنية للفلسطينيين من دائرة التجاذبات السياسية، والتعامل مع هذه القضية كواحدة من المسائل الوطنية، داعياً لتعديل قانوني التملك والعمل[113]، بما يعطي الفلسطينيين حقوقهم في هذين المجالين.

كما دعا حزب الله في الوثيقة السياسية التي أقرها في مؤتمره العام الثامن "السلطات اللبنانية المسؤولة إلى بناء العلاقات اللبنانية – الفلسطينية على أُسس صحيحة ومتينة وقانونية"، معتبراً أن نجاح هذه المهمة يتحقق من خلال "الحوار اللبناني – الفلسطيني المباشر [...] وإعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية والاجتماعية... مع التمسك برفض التوطين"[114].

إعادة إعمار نهر البارد:

تمّ الاحتفال بوضع حجر الأساس لإعادة إعمار مخيم نهر البارد في 2009/3/9، برعاية رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة ممثلاً بوزير الإعلام طارق متري، الذي جدد التزام الحكومة اللبنانية "بإعادة الإعمار والتنمية في مخيم نهر البارد والقرى المجاورة"[115].

ولكن أعمال إعادة الإعمار ما لبثت أن تعطلت، حيث شهد الموضوع سجالاً واسعاً بين الحكومة اللبنانية من جهة، وبين كتلة التغيير والإصلاح النيابية بزعامة ميشال عون من جهة أخرى، على خلفية عثور الشركة المكلفة من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) برفع أنقاض المخيم على أعمدة أثرية في الجزء القديم من المخيم، في 2009/2/5. وقد أوصت المديرية العامة للآثار في ذلك الوقت بوقف العمل في الموقع، إلا أن الحكومة اللبنانية اتخذت قراراً "بطمر الآثار وفقاً للمعايير الدولية"[116]. مما دفع عون لتقديم طعن في قرار الحكومة إلى مجلس شورى الدولة، الذي قرر في 2009/7/18 وقف تنفيذ قرار الحكومة بطمر الآثار، وإيقاف العمل في الموقع لمدة شهرين، هي المدة التي حددها للطرفين لتقديم مطالعاتهما القانونية[117].

واقترح التيار الوطني الحر أن تستملك الدولة الأراضي في المخيم الجديد وتبدأ الإعمار فوقها، بينما تحول الآثار في المخيم القديم مركزاً سياحياً[118]. وأوضح التيار أن موقفه جاء من باب التزامه "بالدفاع عن حق اللبنانيين بالحفاظ على تاريخهم وتراثهم وثقافتهم المتمثلة بالآثار كما بغيرها من العناصر"، مؤكداً في الوقت ذاته على "التزام التيار الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني المدنية والاجتماعية"[119]. إلا أن مجلس شورى الدولة أصدر قراراً قضائياً بإلغاء الطعن المقدم من تكتل

التغيير والإصلاح، لعدم استيفاء الأدلة والبراهين اللازمة التي تثبت صحة وجود مدينة أثرية، وذلك بعد انقضاء المهلة الممنوحة للطرفين[120]؛ وبناء عليه، استؤنفت أعمال إعادة إعمار نهر البارد في 2009/10/26[121].

ب. لبنان و"إسرائيل":

شهدت سنة 2009 ارتفاعاً في حدة التصعيد الكلامي وتهديدات الحرب بين "إسرائيل" وحزب الله، حيث صدرت تهديدات عدة للبنان ولحزب الله على لسان المسؤولين السياسيين والعسكريين في "إسرائيل"، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك ورئيس هيئة الأركان غابي أشكنازي Gabi Ashkenazi.

ففي مرحلة مشاورات تشكيل الحكومة في لبنان، حذّر نتنياهو من دخول حزب الله إلى الحكومة الجديدة، مؤكداً أنه في حال تمّ ذلك، فإن "إسرائيل" ستحمل تلك الحكومة المسؤولية عن أي عملية إطلاق نار من جانب حزب الله، بكل ما ينطوي عليه ذلك من معانٍ[122]. في حين أشار باراك إلى أن "إسرائيل" تراقب عن كثب تنامي قوة حزب الله، مهدداً بأنه "في حال تمّ الإخلال بالتوازن الدقيق فإننا سندرس اتخاذ خطوات"، مؤكداً أن "إسرائيل" لن تقبل بالفصل بين مسؤولية حزب الله ومسؤولية الحكومة اللبنانية[123]. كما هدد أشكنازي من أنه في حال قيام حزب الله بأي عملية انتقامية على اغتيال قائدها العسكري عماد مغنية، فإن ذلك سيحتم على "إسرائيل" الرد وبقوة[124].

وقد ردّ حزب الله على تلك التهديدات على لسان أمينه العام السيد حسن نصر الله، بقوله: "إن أي حرب سوف تقع سوف يُدمَّر فيها الجيش الاسرائيلي"، مع التنبيه إلى تغير "المعادلات التي كانت قائمة سابقاً"، حيث "باتت الضاحية الجنوبية مقابل تل أبيب، وليس بيروت مقابل تل أبيب"[125]. كما أكد أن المقاومة باتت قادرة على قصف أي مكان داخل "إسرائيل" ومواجهة جنودها بعشرات الآلاف من المقاومين وليس بالآلاف كما جرى في حرب 2006، وتعهد بمفاجآت جديدة في أي حرب تشنها "إسرائيل"[126].

ومن جهة أخرى، فقد استعرت شرارة الحرب الأمنية بين الطرفين، مع تلقي النشاط الاستخباري الإسرائيلي في لبنان عدة ضربات موجعة، بعد نجاح القوى الأمنية اللبنانية في كشف وتفكيك عدد من شبكات التجسس التي تعمل لصالح "إسرائيل" في لبنان، أبرزها شبكة العميد السابق في جهاز الأمن العام أديب العلم.

ويُضاف إلى ما تقدم نجاح حزب الله في الحصول على معلومات استخبارية مفصلة حول نشاطات الجيش الإسرائيلي وقيادة المنطقة الشمالية، وفق ما نشرته جريدة يديعوت أحرونوت

الإسرائيلية، في 2009/12/11، التي قالت إنها حصلت على نشرة داخلية سرية لحزب الله، "تُظهر إلى أي مدى نجحت استخبارات حزب الله في التغلغل داخل الجيش الإسرائيلي، وتثبت أن حزب الله لديه مصادر معلومات لا بأس بها"[127].

5. السعودية ودول الخليج:

حافظت السعودية على وقوفها مع ما بات يُعرف باسم دول الاعتدال، ورفضت المشاركة في القمة العربية الطارئة التي دعت إليها قطر لنصرة غزة. وقد علّق وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل على تلك القمة بالقول: "كان يكفينا الانشقاق الفلسطيني، بدلاً من الانشقاق العربي، الذي يمر بمرحلة مراهقة، وهذه ليست أول مرة يحدث فيها هذا"[128]. غير أن السعودية أعلنت عن تقديم دعم مقداره مليار دولار لإعادة الإعمار في قطاع غزة. واستمرت السعودية في كونها الداعم العربي الأكبر مالياً للسلطة الفلسطينية، حيث التزمت بتسديد المبالغ المترتبة عليها.

وقد رفضت السعودية على لسان الفيصل سحب المبادرة العربية، مؤكدة أنها "صالحة، ولكن الطرف الإسرائيلي يتقاعس ويماطل لأنه لا يريد السلام ويبحث عن كسب المزيد من الأراضي"، وأنها "مكّنت العرب من اختراق مؤيدي إسرائيل حول العالم"[129].

وفي المقابل، فقد رفضت السعودية تقديم أية تنازلات في موقفها تجاه "إسرائيل" نزولاً عند رغبة واشنطن، كما رفضت سياسة "الخطوة خطوة" التي تنتهجها واشنطن تجاه "إسرائيل". فعقب لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، حذر الفيصل من أن "الخطوات الأمنية المؤقتة (المطلوبة من السلطة الفلسطينية) ومبادرات حسن النية (المطلوبة من العرب) لن تأتي بالسلام". وأضاف أن المطلوب هو "نهج شامل يضع الخطوط الأساسية للحل منذ البداية، ويطلق فوراً المفاوضات حول قضايا الحل النهائي (الحدود، القدس، المياه، اللاجئين والأمن)"[130].

وفيما يتصل بالموقف من المصالحة الفلسطينية، فقد أكدت السعودية دعوتها لتحقيق هذه المصالحة. وفي هذا السياق، حذر العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز من أن قضية فلسطين توشك أن تدخل نفقاً مظلماً لا خروج لها منه بسبب الانشقاق الفلسطيني، داعياً الفصائل الفلسطينية إلى نبذ الخلافات والصراعات. وأكد أن ما يحدث في فلسطين صراع مروّع بين الأشقاء، مشيراً إلى أن "العدو المتكبر المجرم لم يستطع عبر سنوات طويلة من العدوان المستمر أن يلحق من الأذى بالقضية الفلسطينية ما ألحقه الفلسطينيون أنفسهم بقضيتهم من أذى في أشهر قليلة"[131].

شهدت سنة 2009 مواقف قطرية متقدمة على صعيد القضية الفلسطينية، حيث كانت الدوحة هي من سارعت للدعوة إلى قمة عربية طارئة لمناقشة العدوان الإسرائيلي غلى قطاع غزة أواخر سنة 2008 ومطلع سنة 2009، أطلقت عليها اسم "قمة غزة الطارئة". وأعلنت في القمة إسهامها بمبلغ

250 مليون دولار لإعادة إعمار القطاع[132]. كما أعلنت قطر تجميد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع "إسرائيل"، وقررت إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي لديها[133].

وفي ملف المصالحة الفلسطينية، جدد أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني دعم بلاده للوحدة الوطنية الفلسطينية، داعياً في الوقت نفسه إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي الفلسطيني لتغليب مصلحة طرف دون آخر، ومؤكداً أن عدم اعتراف دول كثيرة بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية (التي جرت سنة 2006)، ومعاقبة شعبها بالحصار، قد أفقد دولاً كثيرة مصداقيتها عند حديثها عن الديموقراطية[134]. كما انتقد رئيس الوزراء القطري وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني مواقف بعض الدول العربية التي قال إنها اجتهدت في تأجيج الخلاف الفلسطيني، خاصة بعد حصول حركة حماس على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية، داعياً إلى عدم "الانحياز لطرف فلسطيني على حساب آخر"[135].

ومن جهة أخرى، فقد شهدت أبو ظبي اجتماعاً لتسع دول عربية في 2009/2/3، أطلقت تحركاً لتشكيل توافق عربي يضع حداً للتدخلات "غير العربية"، ويدعم مبادرة السلام العربية والسلطة الفلسطينية. وقال وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان بعيد انتهاء الاجتماع: "نجتمع لأننا نريد أن ندعم الوحدة العربية وحشد التأييد لمبادرة السلام العربية، ولإعطاء مزيد من الدعم للسلطة الفلسطينية وعلى رأسها الرئيس محمود عباس"[136]. وتواصلت المساعدات الإماراتية المالية للفلسطينيين، حيث حوّلت الإمارات في 2009/11/22 مساعدة قدرها 100 مليون يورو (حوالي 149.2 مليون دولار) إلى حساب خزينة السلطة الفلسطينية[137]. كما قدمت في نهاية السنة منحة مالية قدرها 2.5 مليون دولار لدعم ميزانية وكالة الأونروا[138]. بالإضافة إلى قوافل المساعدات الإنسانية الموجهة إلى قطاع غزة، والتي تواصلت على مدار العام.

أما الكويت فقد استضافت القمة العربية الاقتصادية في 2009/1/19، وكان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على رأس جدول أعمالها. وقد أكد أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال القمة على أهمية توحيد الصف واتفاق الكلمة وإزالة الفرقة بين الفلسطينيين، داعياً كل القيادات الفلسطينية إلى الوحدة والتكاتف والتعاون. كما أعلن تبرع بلاده بـ 34 مليون دولار لتمويل وكالة الأونروا[139]. وأعلن وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح عن تبرع بلاده بمبلغ 200 مليون دولار للسلطة الفلسطينية للسنوات الخمسة المقبلة، وذلك خلال مؤتمر إعادة إعمار غزة الذي انعقد في شرم الشيخ في 2009/3/2[140].

وفي البحرين، استقبل العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة خالد مشعل مرتين في غضون عام؛ حيث استقبل مشعل وبرفقته رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة د. أحمد بحر في 2009/3/16، وأكد على ضرورة تجاوز الخلافات الداخلية الفلسطينية وتحقيق المصالحة الوطنية، داعياً لرفع الحصار عن قطاع غزة، وإعادة إعماره[141]. واستقبله مجدداً في 2010/1/5، في

إطار جولة عربية كان يقوم بها مشعل[142]. ومن جهة أخرى، فقد أقرّ مجلس النواب البحريني في 2009/10/27 مشروع قانون يحظر كافة أشكال التعامل مع "إسرائيل"[143].

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

على مدى عقود من الزمن والمحاولات الإسرائيلية لاختراق النظام العربي الرسمي والشعبي لم تنقطع، فالتطبيع بالنسبة لـ"إسرائيل" مسألة استراتيجية، تتعلق باستمرارية وجودها في المنطقة العربية. وقد نجحت "إسرائيل" منذ قيام كيانها في إقامة علاقات سياسية سرية مع بعض الزعماء العرب، فيما اخترقت جدار الرفض العربي بتطبيع رسمي عربي عبر اتفاقيات سلام مع كل من مصر والأردن. كما أصبحت فرص التطبيع أكثر وأوسع بعد دخول "إسرائيل" في مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اتفاق أوسلو، فأقامت علاقات علنية مع عدد من الدول العربية.

وعلى الرغم من العدوان الإسرائيلي في شتاء 2009/2008، والذي ذهب ضحيته آلاف الفلسطينيين، بالإضافة إلى التدمير الواسع الذي وقع في قطاع غزة، إلا أن بعض الدول العربية استمرت في تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، على الرغم من الرفض الشعبي الواسع لهذه العلاقات.

1. مصر:

استمرت قضية الغاز المصري المصدَّر لـ"إسرائيل" في التفاعل بين مختلف الأوساط المصرية، على اعتبار أنها أحد أهم أوجه التطبيع مع "إسرائيل". فقد قضت المحكمة الإدارية العليا في مصر برئاسة المستشار إبراهيم الصغير في 2009/2/2 بإلغاء حكم مجلس الدولة القاضي بإلغاء قرار الحكومة المصرية بتصدير الغاز لـ"إسرائيل"، وقررت المحكمة الإدارية استمرار تصدير الغاز. وفي هذا الإطار كشفت جريدة هآرتس الإسرائيلية أن شركة إي إم جي East Mediterranean Gas (EMG) المصرية الإسرائيلية قد وقّعت في شهر تموز/ يوليو 2009 عقداً جديداً لتصدير كميات ضخمة من الغاز الطبيعي لـ"إسرائيل" لمدة 17 عاماً، مع إعطاء الحق للطرف الإسرائيلي بتمديدها لمدة خمسة أعوام إضافية. وقد بررت وزارة البترول المصرية هذا الأمر على اعتبار أن هذا الاتفاق هو اتفاق تجاري بين الشركة وشركائها الإسرائيليين.

وأوضحت هآرتس أن شركة إي إم جي المملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي يوسى ميمان Yossi Meiman بالشراكة مع الحكومة المصرية، اتفقت مع شركة دوراد Dorad Energy Ltd الإسرائيلية العاملة فى مجال توليد الكهرباء على توريد 12.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، فى صفقة جديدة تتراوح قيمتها بين 2.1 و2.5 مليار دولار.

وفى إطار الاتفاق الثنائي بين الشركتين تلتزم إي إم جي بتسليم 750 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً لشركة دوراد، وتحصل في المقابل على مبلغ يتراوح بين 125-150 مليون دولار سنوياً. كما كشفت جريدة كالكاليست Calcalist الاقتصادية العبرية، عن قيمة العقود التي أبرمتها شركة إي إم جي المصرية مع شركات إسرائيلية لتزويدها بالغاز الطبيعي المصري، والتي تصل إلى عشرة مليارات دولار أمريكي. وقد أشار خبير شؤون الطاقة ليئور جوتمان Lior Gutman إلى أن المبلغ يتضمن العقود التي أبرمتها الشركات الإسرائيلية مؤخراً مع شركة إي إم جي، وبلغ إجمالي العقود التي وقعتها الشركة المصرية مع شركات إسرائيلية ثمانية عقود مع ثماني جهات في "إسرائيل"، وهي: شركات الكهرباء الإسرائيلية، ومصانع نيشر ودوراد وأشدود للطاقة، ورامات هنيجف لتوليد الطاقة الكهربائية، وسولاد للطاقة، وحيفا للكيماويات، ومصنع مكتاشيم[144].

وأظهرت البيانات الرسمية التي نشرتها جريدة المصري اليوم، في أيلول/ سبتمبر 2009، حول سعر الغاز المصري المصدَّر لـ"إسرائيل" في سنتي 2008-2009، أن هيئة البترول صدّرت 30 مليار قدم مكعب من الغاز، عبر خط الغاز البحري، إلى "إسرائيل"، محققة من خلاله عائدات تقدر بنحو 90 مليون دولار، بمتوسط 2.97 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (btu). وبحسب الجريدة فإنّ سعر بيع الغاز لـ"إسرائيل" يقل عن سعر بيعه في السوق المحلية بثلاثة سنتات للصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة، التي تحصل على الغاز بثلاثة دولارات[145].

وفي سياق الحديث عن المردود الاقتصادي من هذه الصفقة للكيان الإسرائيلي، قالت شركة "كهرباء إسرائيل" Israel Electric Corporation (IEC) إن إمدادات الغاز المصري ستمكن الشركة من تحقيق هدفها لإنتاج 40% من الكهرباء في "إسرائيل" من الغاز الطبيعي[146]، وهو ما يعود بالفائدة للكيان الإسرائيلي.

كما شهدت سنة 2009 تطوراً ملحوظاً في قيمة التبادل التجاري بين مصر و"إسرائيل"، حيث ارتفعت قيمة الواردات الإسرائيلية من مصر من 132.4 مليون دولار أمريكي في سنة 2008 إلى 270.9 مليون دولار خلال سنة 2009، بينما انخفضت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر بنسبة 3.6%، حيث بلغت خلال سنة 2008 ما قيمته 139 مليون دولار بينما وصلت خلال سنة 2009 إلى 134 مليون دولار، وبذلك، فإن التبادل التجاري المصري الإسرائيلي سجل ارتفاعاً بنسبة 49%[147].

لم تقتصر مجالات التطبيع على المستوى الاقتصادي، فالكيان الإسرائيلي الذي عجز عن اختراق الساحة الثقافية طوال فترة العقود الثلاثة المنصرمة من اتفاقية السلام بين مصر و"إسرائيل"، استطاع استغلال محاولات وزير الثقافة المصري فاروق حسني تسويق نفسه للفوز بمنصب

مدير عام منظمة اليونسكو، فوجهت له انتقادات شديدة عن تصريح سابق له قال فيه إنه مستعد لحرق كتب إسرائيلية إن وجدت في مكتبة الإسكندرية. وأمام متطلبات الفوز بالمنصب والحملة الإسرائيلية التي واجهها حسني، اضطر إلى التعبير عن "أسفه" عن التصريح السابق، بل قامت وزارة الثقافة المصرية بعد ذلك بالإعلان عن نية مصر التعاقد مع إحدى دور النشر الأوروبية لترجمة مؤلفات للكاتبين الإسرائيليين عاموس عوز Amos Oz وديفيد جروسمان David Grossman إلى العربية[148].

وكذلك قامت هالة مصطفى، رئيسة تحرير مجلة الديموقراطية التي يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، باستضافة السفير الإسرائيلي في مصر، وهو ما أثار جدلاً واسعاً في الوسط الصحفي في مصر. وقد دافعت هالة عن نفسها قائلة إنه لا يوجد في لائحة الأهرام ما يمنع استقبال أي دبلوماسي، كما كشفت أن استقبالها للسفير الإسرائيلي بالأهرام لم يكن سابقة، حيث استقبل عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة السفير الإسرائيلي السابق بحضور إبراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة السابق[149].

2. الأردن:

تحت ذريعة التخفيف عن فلسطيني 48 وتذليل كافة الصعوبات والعراقيل التي قد تعطل تأديتهم للفرائض الدينية في مواسم الحج والعمرة، برر وزير الداخلية الأردني نايف القاضي إعفاء حَمَلَة الجنسية الإسرائيلية من شرط الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأردنية عبر السفارة الأردنية في تل أبيب؛ مع العلم أن الأردن يفرض على مواطني عدد من الدول العربية كالسودان ومصر والمغرب وغيرها الحصول على تأشيرة الدخول إلى الأراضي الأردنية. وفي المقابل استمرت السلطات الإسرائيلية في طلب الحصول على تأشيرة الدخول على حملة الجنسية الأردنية[150]. وفي وقت لاحق نفى رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي هذا الأمر وصرح قائلاً إنه "يطلب من حاملي الجنسية الإسرائيلية الحصول على تصريح لدخول الأردن، مثلما يطلب الجانب الإسرائيلي من حاملي الجنسية الأردنية الحصول على تصريح". وكانت الأحزاب والنقابات الأردنية قد شنت حملة ضدّ قرار الإعفاء، وعدّته "غلواً في التطبيع مع العدو"[151].

وأشار تقرير نشرته الجزيرة.نت إلى أن السفير الإسرائيلي في عمّان يعقوب روزين Yaakov Rosen نظم حفل عشاء حضره عدد من رجال الأعمال والإعلام الأردنيين. ورأى رئيس لجنة حماية الوطن ومجابهة التطبيع حمزة منصور أن المؤيدين للتطبيع مع "إسرائيل" هم "حفنة من المرتزقة والنفعيين الباحثين عن دور"، وعن موقف الجهات الرسمية الأردنية، قال منصور إن هذه الجهات "تبحث عن ثمن لدى واشنطن عبر حفنة من التجار والمرتزقة".

غير أن طارق الحميدي، وهو ناشط في مجال التطبيع مع "إسرائيل" وأحد حضور الحفل، رفض الحديث عن أن المطبعين "قلة". وقال "أنا بنفسي أعرف العشرات من الأردنيين الذين يشاركون في دورات تقام على مدار العام في إسرائيل"، والتي تصل إلى "12 دورة سنوياً في مجالات المياه والبيئة وغيرها، ويشارك في كل واحدة من عشرين إلى 25 أردنياً"[152].

وفي 2009/9/8 قام وفد مؤلف من 12 صحفياً أردنياً يمثلون مختلف مؤسسات الإعلام الرسمية والخاصة بزيارة رسمية لمدينة القدس، وهي الأولى من نوعها، وذلك بغرض الاطلاع على جهود رعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية، وذلك حسب ما أفاد به المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية نبيل الشريف. وقد هددت لجنة مقاومة التطبيع المنبثقة عن النقابات المهنية في الأردن بإدراج أسماء أعضاء الوفد الصحفي الذي قام بالزيارة، على القوائم السوداء بتهمة التطبيع مع "إسرائيل"[153]، فيما رأى نقيب الصحفيين عبد الوهاب زغيلات أن أي زيارة للصحفيين الأردنيين لفلسطين المحتلة لا تدخل في نطاق التطبيع. وبيّن أن ما قام به الصحفيون عمل رسمي ومهني للتأكيد على عروبة القدس وتوضيح الدور الهاشمي والأردني في إعمار المقدسات الإسلامية في القدس والمحافظة عليها[154].

وعلى الصعيد الاقتصادي استمرت حركة التبادل التجاري بين الكيان الإسرائيلي والأردن خلال سنة 2009، وقد تراجعت قيمة التبادل التجاري بين الأردن و"إسرائيل" بنسبة 23.6%، أي ما يعادل 93.2 مليون دولار أمريكي. وفي تقرير لوزارة الزراعة الأردنية كشف وزير الزراعة سعيد المصري أن الأردن استورد من "إسرائيل" خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من سنة 2009، نحو ثلاثة آلاف طن من الخضار والفواكه، إلى جانب كميات متفاوتة لنحو ستين صنفاً من المنتجات الزراعة الأخرى[155].

وفي بلاغ عممته دائرة الجمارك الأردنية في كانون الثاني/ يناير 2010، أنه بموجب البروتوكول الملحق باتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن و"إسرائيل"، الذي دخل مرحلته السادسة في 2010/1/1، فقد تمّ إعفاء وتخفيض جمارك دفعة جديدة من الأصناف والمواد ذات المنشأ الإسرائيلي. وأرفقت دائرة الجمارك أصناف يشملها القرار وصلت إلى 2,500 سلعة مدرجة ومعفاة من الرسوم والضرائب.

كما خفضت دائرة الجمارك الأردنية الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى عن عدد من الأصناف والمواد ذات المنشأ الإسرائيلي، عند تصديرها مباشرة إلى الأردن بواقع 50%[156].

وعلى المستوى الأمني أجرت القوات العسكرية الأردنية والإسرائيلية تدريبات عسكرية لمواجهة الزلازل، وقد شارك فيها سريتان إلى ثلاث سرايا من كل جانب[157].

3. دول عربية أخرى:

قام الملياردير الإسرائيلي ليف ليفايف Lev Leviev بافتتاح أربعة متاجر متخصصة في بيع الألبسة الفاخرة في إمارة دبي، مما أثار ردود فعل غاضبة، خصوصاً أن رجل الأعمال المذكور هو من أكبر الداعمين للمستوطنين في الضفة الغربية. وأكدت التقارير أن ليفايف قام من ناحيته بتوقيع عقد مع شركة فرنسية متخصصة في هذا المجال، والتي قامت بدورها بتوقيع عقد مع أحد رجال الأعمال الإماراتيين. ورأت التقارير أن افتتاح المتاجر الأربعة هو المرحلة الأولى من افتتاح المتاجر في أكبر المجمعات التجارية في دبي وأفخرها[158]. وفي السياق نفسه نشرت جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في عددها الصادر في 2009/2/23 خبراً أشارت فيه إلى أن عدداً من حملة الجوازات السفر الإسرائيلية يدخلون إلى إمارة دبي، وأن من بين الذين يقومون بزيارة الإمارة رجال أعمال وتجار ألماس ومواد غذائية وغيرهم. في المقابل رفضت السلطات الإماراتية منح لاعبة التنس الإسرائيلية شاهار بير Shahar Pe'er تأشيرة الدخول للمشاركة في بطولة دبي للتنس، والتي أقيمت في شباط/ فبراير 2009، وقد أحال بعض المراقبين أن سبب هذا المنع يعود إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة التي سبقت انعقاد البطولة[159].

ومن جهة أخرى شاركت "إسرائيل" بمندوبين في اجتماع الوكالة الدولية الطاقة المتجددة الذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر 2009 في إمارة أبو ظبي. وقد أعادت وزارة الخارجية الإماراتية مسؤولية المشاركة الإسرائيلية إلى المنظمة الدولية التي تشرف على الاجتماع، وأضافت أن الدور الإماراتي انحصر في استضافة الاجتماعات، من دون مسؤولية عن حضور الدول. كما أكدت الإمارات أن مثل هذه المشاركة الإسرائيلية لا تعني تغييراً في سياستها مع تل أبيب، أو مؤشراً على تطبيع مع الدولة العبرية[160].

من جهة أخرى، أقدم العراق على إلغاء شرط مقاطعة "إسرائيل" للمشاركين في معرض بغداد، وكان الاتحاد الأوروبي قد اشترط إلغاء هذا الشرط، حتى تتمّ مشاركة الدول الأوروبية في المعرض[161]. وقد أكد النائب العراقي نور الدين الحيالي أن الإسرائيليين موجودون في جميع مناطق، وأن الهدف من ذلك هو تقسيم العراق وفق المخططات الموضوعة سابقاً. كما أشارت جريدة يديعوت أحرونوت إلى أن العراق عقد صفقة مع الولايات المتحدة يتم بموجبها تزويده بمعدات عسكرية حديثة إسرائيلية الصنع، وأوضحت الجريدة أن الصفقة التي تمّ توقيعها تبلغ قيمتها 49 مليون دولار، وتضم أبراج مراقبة وأجهزة استشعار وكاميرات مراقبة، وأنها تأتي في إطار اتفاقيات التعاون العسكري الإسرائيلي – الأمريكي[162].

أما في البحرين فقد أقرّ مجلس النواب البحريني في 2009/10/27، قانوناً لتجريم وحظر التعامل مع "إسرائيل". فيما تحفظت الحكومة البحرينية على هذا القانون، وقال وكيل وزارة الخارجية

للشؤون الإقليمية حمد العامر إن القانون يعدّ "تدخلاً من السلطة التشريعية في اختصاصات السلطة التنفيذية لجهة رسم السياسات والشؤون الخارجية المنوطة بوزارة الخارجية".

وفي تفاصيل القانون، وافق مجلس النواب البحريني على أن:

> يعاقب كل من يخالف أحكام مشروع قانون حظر التعامل مع إسرائيل بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات، ويجوز مع هذه العقوبة الحكم بالغرامة التي لا تتجاوز عشرة آلاف دينار بحريني [أي ما يعادل 26.6 ألف دولار]. وإذا وقعت الجريمة من شخص اعتباري، يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل مسؤول عن ارتكاب الجريمة أو شريك فيها ينتمي إلى ذلك الشخص[163].

وفي المغرب شارك حوالي 200 يهودي مغربي بينهم إسرائيليون، في لقاء دولي ضخم لليهود من أصول فاسية. وذكرت جريدة "الجريدة الأولى" المغربية أن هذا اللقاء الذي عقد تحت شعار "يهود فاس في فاس" يهدف إلى إطلاع الأجيال اليهودية على التراث اليهودي في المدينة[164].

وعلى ما يبدو فأن بعض المحاولات الإسرائيلية للالتفاف على القوانين، التي تمنعها من التعامل مع الدول العربية والتطبيع معها، قد نجحت، وهو ما أكده ديفيد ارتسي David Artsy، نائب المدير العام للصناعات الجوية العسكرية الإسرائيلية، والذي شغل قبل ذلك منصب رئيس معهد التصدير الإسرائيلي، ففي مقابلة له مع موقع جريدة يديعوت أحرونوت قال "لا أعتقد أنه يوجد على أرض الواقع شيء اسمه مقاطعة لإسرائيل". كما أكد وجود تصدير إسرائيلي إلى كل مكان، ما عدا دول يحظر على الإسرائيليين أيضاً المتاجرة معها، هي: إيران وسورية ولبنان. وذكر أنه قام بزيارة العديد من الدول العربية ومنها الخليج، وليس من السهل معرفة حجم المبالغة في كلامه، غير أن قدرة "إسرائيل" على الاختراق الاقتصادي ظلت ضئيلة ومحدودة في العالم العربي[165].

جدول 3/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2006-2009 (بالمليون دولار)[166]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2009	2008	2007	2006	2009	2008	2007	2006
الأردن	231.2	288.5	250.7	136.6	70	105.9	54.4	38.2
مصر	134	139	153.6	126.7	270.9	132.4	94.3	77.2
المغرب	17.7	20.6	16.6	11.5	3.2	3.9	2.7	1.8

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2006-2009 (بالمليون دولار)

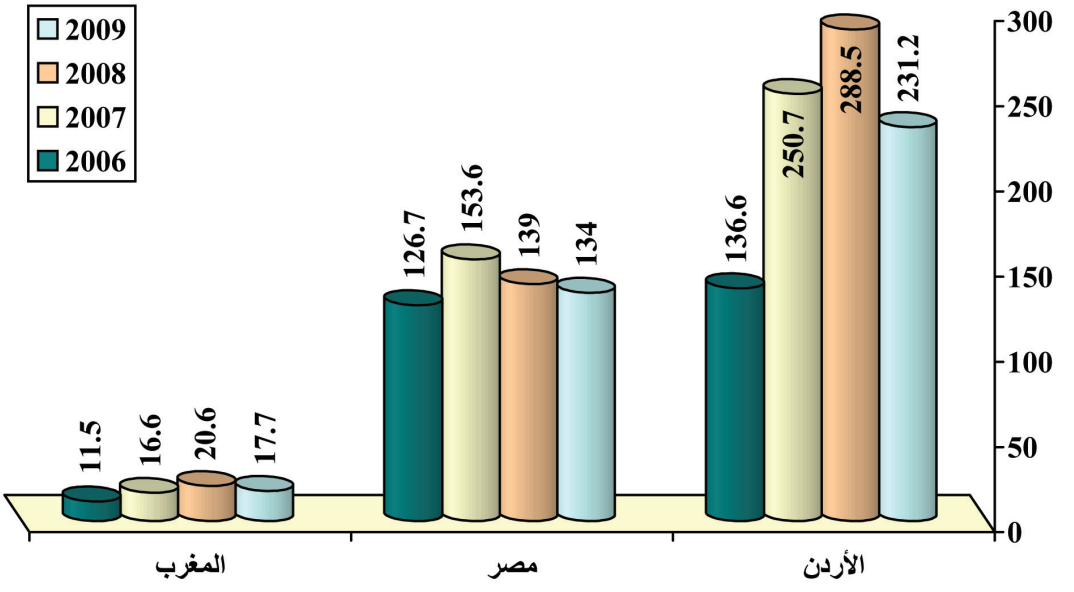

الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2006-2009 (بالمليون دولار)

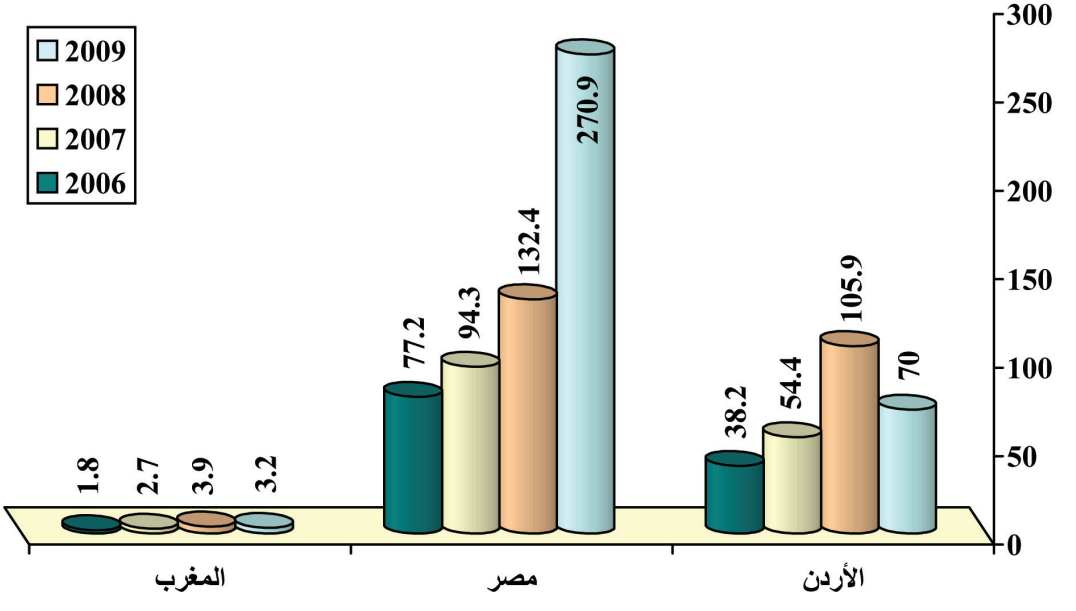

رابعاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

شهدت بداية سنة 2009 تصاعداً جماهيرياً عربياً في التضامن مع الشعب الفلسطيني في إثر الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، واستمرت الفعاليات العربية الشعبية التضامنية على مدار سنة 2009. كما شكل الصمود النوعي للمقاومة الفلسطينية في القطاع عاملاً محفزاً لتحرك الشارع العربي ضدّ الصمت الرسمي لما حدث في قطاع غزة. وقد أظهر موقف الشارع العربي من القضية الفلسطينية الفجوة العميقة بين أداء النظام العربي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية ورغبات الشارع العربي، الذي أبدى استعداداً واضحاً لنصرة الشعب الفلسطيني بشكلٍ مباشر، وهو ما أحرج العديد من الأنظمة العربية التي خشيت من تطور التحرك الشعبي بما يهدد استقرارها؛ فواجهت أكثر من مرة التحركات الشعبية المؤيدة للشعب الفلسطيني بالمنع والاعتقال.

لقد أثبت تحرك الشارع العربي، عبر مظاهراته وفعالياته المختلفة في أثناء العدوان الإسرائيلي، مدى ارتباطه بالقضية الفلسطينية، كما شكلت هذه المظاهرات استفتاءً عربياً شعبياً تجاه المقاومة الفلسطينية، والذي أتى مؤيداً وداعماً لحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة أشكالها. ففي مصر عمّت المظاهرات الشعبية المحافظات المصرية كافة، واتهم المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر محمد مهدي عاكف النظام العربي بالتواطؤ مع "إسرائيل" وأمريكا، وطالب بفتح معبر رفح "لإدخال السلاح إلى الفلسطينيين"، ولإدخال كل المعونات الإنسانية؛ كما طالب "بقطع العلاقات مع العدو الصهيوني، وقطع الغاز والنفط عنه"[167].

ومن جهة أخرى هددت "الحملة الشعبية لوقف تصدير الغاز الطبيعي المصري"، الحكومة المصرية في حال عدم تنفيذ قرار محكمة القضاء الإداري القاضي بوقف تصدير الغاز لـ"إسرائيل"، بالعودة "لزمن الفدائيين في فترة الاحتلال لينتزعوا حقوقهم بأنفسهم"[168]. كما اتهم نواب مصريون معارضون الحكومة المصرية بالتواطؤ مع "إسرائيل"، وقال النواب خلال مؤتمر صحفي عقدوه بعد منعهم من دخول قطاع غزة، إن النظام المصري "يتواطأ مع إسرائيل لتجويع ومحاصرة وقتل الشعب الفلسطيني، وعزف أوبريت كامل من الغش والزيف بشأن دخول المساعدات الإغاثية إلى قطاع غزة"[169]. كما استنكرت المعارضة المصرية موافقة الحكومة على إقامة سباق إسرائيلي للدراجات النارية، وفتح معبر رفح لمدة تسعة أيام أمام المتسابقين[170].

وفيما يخص تقرير جولدستون دعت نقابة المحامين المصريين إلى عقد محاكمة شعبية للرئيس الفلسطيني محمود عباس في مقرها وسط القاهرة، وذلك على خلفية مواقفه تجاه القضية الفلسطينية، وبخاصة تأجيل مناقشة تقرير جولدستون[171]. كما تقدم نواب إسلاميون ومستقلون باستجوابات إلى البرلمان المصري للمطالبة بوقف تشييد الجدار الفولاذي على الحدود المصرية مع

قطاع غزة، وقال الأمين العام للكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين محمد البلتاجي "إن بناء الجدار الفولاذي أولوية أمريكية وصهيونية، ولا يمكن القبول بتسويقه على أنه أولوية للشعب المصري". وقال أيضاً إن وجود الأنفاق في حدّ ذاته جريمة تتحمل مسؤوليتها الحكومة المصرية، لأنها أرغمت 1.5 مليون فلسطيني على أن تصبح وسيلتهم الوحيدة لجلب حاجاتهم الأساسية هو تهريبها عبر الأنفاق، بعدما أغلقت الحكومة المصرية معبر رفح[172].

أما في الأردن فقد عمت المظاهرات الشعبية شوارع المدن الأردنية، حيث شارك فيها مئات الآلاف منددين بالعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. كما نظم الملتقى الوطني للنقابات المهنية وأحزاب المعارضة مهرجاناً مركزياً شارك فيه نحو 100 ألف شخص. وقال رئيس مجلس النقباء نقيب المهندسين الزراعيين عبد الهادي الفلاحات، في كلمة له بالمهرجان، إن الأردنيين يتضامنون مع غزة "لأنها تدفع ثمن الحرية الآن، رغم أنها تحرق بالعدوان الصهيوني الحاقد، ولأنها تدافع عن الأمة، وعن عمّان والقاهرة وعن كل المدن العربية". وشدد الفلاحات على ضرورة إلغاء اتفاقيات وادي عربة وأوسلو وكامب ديفيد مع "إسرائيل"[173]. كذلك نظمت النقابات المهنية الأردنية حملة لإعمار غزة باسم "سنعيدها أجمل وأقوى"، ودعت اللجنة المؤسسات والشركات والمواطنين والنقابيين والمهندسين للتبرع من خلال الاكتتاب في أسهم الإعمار الذهبية بقيمة 100 دينار أردني والفضية بقيمة 50 ديناراً للسهم الواحد[174].

ومن اللافت للنظر حجم التحرك الذي شهدته الكويت، حيث شارك الآلاف في مظاهرات غاضبة تضامناً مع قطاع غزة، وهتف المتظاهرون تأييداً للمقاومة الفلسطينية، ومنددين بالصمت العربي والدولي[175]. كما نظمت لجنة فلسطين الخيرية حملة لجمع التبرعات تحت شعار "غزة... نحن معكم"، كما سيرت اللجنة بالتعاون مع عدد من جمعيات المجتمع المدني قوافل إغاثة طبية وإنسانية لسكان القطاع[176]. وقبل اليوم الذي انتهى فيه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نظمت اللجنة الكويتية لنصرة غزة مهرجاناً تضامنياً، أقيم خلاله مزادٌ على كوفية رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة المقالة إسماعيل هنية، والتي بيعت بمبلغ 100 ألف دينار كويتي (أي ما يعادل 345 ألف دولار)[177]. وفي سياق قمة الكويت الاقتصادية التي عقدت في 2009/1/19، دعا 21 نائباً كويتياً الشعب الكويتي إلى التعبير عن رفضهم لمشاركة الرئيس محمود عباس في القمة، على اعتبار أنه شخص غير مرغوب فيه، وقال النواب إن عباس صاحب مواقف سلبية ومتخاذلة في مواجهة حرب العدو الصهيوني على الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، وإنه ذو مواقف صريحة في تقييد عمليات المقاومة المشروعة ضدّ المحتل[178].

وكذلك شهدت العاصمة المغربية الرباط في 2009/1/4، مسيرة وصفت بالمليونية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، شاركت فيها مختلف الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والشبابية والنسائية، وحيا المتظاهرون المقاومة الفلسطينية[179].

وفي 2009/2/14 عقدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالتعاون مع منظمات حقوقية فلسطينية ودولية مؤتمراً حول "جرائم الحرب والإبادة الإسرائيلية"، واختتم المؤتمر أعماله في 2009/2/15 بالدعوة لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة، وفتح معابر القطاع، وتسهيل عبور الأشخاص والمواد والهيئات والمنظمات المهتمة بجمع الأدلة الجنائية، إلى غزة، ضماناً لتوثيق شامل لجرائم الحرب الإسرائيلية يمهد لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين[180].

وفي السعودية أصدرت مجموعة من العلماء والمشايخ والدعاة في مكة المكرمة، بياناً أكدوا فيه على شرعية المقاومة المسلحة، كما أكدوا على وجوب نصرة المقاومين بالمال والسلاح والدعاء. ودعا البيان الحكومات العربية والإسلامية إلى "المسارعة في دعم الحكومة الفلسطينية الشرعية المنتخبة في غزة بكافة أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري، وبذل كل الجهود الكفيلة برفع الظلم والعدوان عنهم". كما دعا العلماء الحكومة المصرية أن تستشعر مسؤوليتها وتبادر إلى فتح معبر رفح أمام كافة الاحتياجات وبشكل دائم[181].

وفي مبادرة رسمية انطلقت حملة خادم الحرمين لإغاثة الفلسطينيين في قطاع غزة، وقد لاقت الحملة تجاوباً شعبياً كبيراً من رجال الأعمال، والتجار، وأصحاب المصانع، والمحال التجارية؛ حيث تمكنت الحملة من جمع نحو 55 مليون دولار أمريكي[182].

وفي لبنان عمت المظاهرات غالبية المدن اللبنانية نصرة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، حيث تنقلت التجمعات الاحتجاجية من أمام السفارة المصرية إلى محيط السفارة الأمريكية. كما نظمت الجماعة الإسلامية بالإضافة إلى عدد من القوى والفعاليات الإسلامية والوطنية اللبنانية عدداً من النشاطات التضامنية مع قطاع غزة، جمع خلالها التبرعات النقدية والعينية، كذلك كان الحال في جميع المخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث لم تتوقف الأنشطة المتضامنة في المخيمات طوال فترة العدوان. كما نظم حزب الله تجمعاً احتفالياً في بلدة قانا، تحت شعار "العزة لغزة" بمشاركة عدد كبير من القوى الوطنية والإسلامية اللبنانية والفلسطينية. وفي كلمة له خلال الاحتفال قال عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب حسن فضل الله "عندما تسقط أهداف الحرب، ويقف جيش العدو على أبواب المدن والمخيمات والقرى، ولا يجرؤ على دخولها ويضطر إلى التراجع، عند ذلك نستطيع أن نعلن بالفم الملآن أننا أمام انتصار جديد وأمام فجر جديد، وأمام هزيمة جديدة لهذا العدو"[183].

كما كانت العاصمة السورية دمشق من بين الدول التي شهدت مظاهرات ضخمة تضامناً مع الشعب الفلسطيني في أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بمشاركة فعاليات سياسية ودينية واقتصادية واجتماعية وطلابية ونسائية وأهلية، انتقد المتظاهرون خلالها مواقف الولايات المتحدة الأمريكية المنحازة لـ"إسرائيل" وعجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن[184].

وفي السودان لم تنقطع المظاهرات والتحركات الشعبية على طوال فترة الحرب، ففي 2009/1/8 شهدت العاصمة السودانية الخرطوم مسيرة مليونية، دعا خلالها رئيس البرلمان السوداني أحمد إبراهيم الطاهر المشاركين في المسيرة إلى الاستعداد لأيام شبهها بما تتعرض له غزة، كما دعا رئيس الهيئة الشعبية لمناصرة غزة فتحي خليل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى الاستقالة. وخصص أئمة المساجد خطبة الجمعة الأولى من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لدعم الشعب الفلسطيني، ووجه الخطباء دعوتهم للشعب السوداني لتقديم الدعم العيني لأهل القطاع. وعلى الصعيد ذاته، أعلن اتحاد أطباء السودان حالة الاستنفار في صفوفه لجمع التبرعات، وقام الاتحاد بتسيير قافلة طبية قدرت بأكثر من مليون دولار، وقد شارك فيها جراحون واختصاصيو تخدير وعدد من الكوادر الطبية المساعدة[185]. وفي السياق ذاته استمرت الحملة الشعبية السودانية لمناصرة غزة في تسيير قوافلها المحملة بالمعدات الطبية والأدوية ووحدات الدم، التي جمعتها من أبناء الشعب السوداني إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة[186].

وفي اليمن، اقتحم متظاهرون غاضبون مقر القنصلية المصرية، ورفعوا العلم الفلسطيني فوق المبنى، احتجاجاً على إغلاق معبر رفح[187]. كما تفاعل الشارع اليمني مع دعوات التبرع التي شهدتها مساجد العاصمة صنعاء وبعض المدن الكبيرة، مما عكس حجم التعاطف اليمني مع الشعب الفلسطيني، حيث قدرت قيمة التبرعات التي تمّ جمعها بشكل عفوي في المساجد الكبيرة بمئات الملايين من الريالات اليمنية، ومن هذه المشاهد الشعبية اللافتة للنظر، قيام بعض اليمنيين بالتبرع بسياراتهم ومنازلهم، إضافة إلى تبرع البعض بمصوغات ذهبية[188]. كما دعا الشيخ عبد المجيد الزنداني إلى فتح معسكرات لتدريب المتطوعين لقتال "إسرائيل"، إذ قال في إحدى خطب الجمعة "لو فتحت معسكرات التطوع في بلاد العرب ودخل ملايين الشباب للتدريب، ستقول أمريكا لإسرائيل ارجعي"[189]. ومن جهة أخرى طالب ستون نائباً في البرلمان اليمني بعدم استقبال أو التعامل مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، متهمين إياه بعدم دعم المقاومة[190].

وشهدت العاصمة الموريتانية مواجهات عنيفة بين آلاف المتظاهرين ورجال الشرطة، الذين حاولوا تأمين مبنى السفارة الإسرائيلية، حيث قام المتظاهرون بتحطيم واجهة السفارة. وطالب المتظاهرون بطرد السفير الإسرائيلي من نواكشوط، وبإغلاق السفارة واستدعاء السفير الموريتاني من تل أبيب. ونظّم حزب الاتحاد والتغيير الموريتاني مهرجاناً احتفالياً تعبيراً عن فرحتهم بصمود قطاع غزة. كذلك نظمت الرباط الموريتاني لمقاومة الاختراق الصهيوني حفل عشاء جمعت خلاله تبرعات مالية وعينية لأهالي قطاع غزة[191].

وفي دول الخليج، قامت مسيرات حاشدة تنديداً بالعدوان. حيث شهدت العاصمة البحرينية، ولعدة أيام، تظاهرات شارك فيها الآلاف[192]. كذلك خرج الآلاف من المواطنين والمقيمين في قطر في مسيرة تضامن وتأييد للفلسطينيين في غزة. وشارك الآلاف من أبناء الجالية الفلسطينية والعربية في الإمارات في تجمعين؛ الأول بمقر السفارة الفلسطينية في أبو ظبي، والثاني في مقر القنصلية الفلسطينية في دبي، تضامناً مع الشعب الفلسطيني وتنديداً بجرائم الاحتلال الإسرائيلي[193]. وفي الجزائر، تظاهر أكثر من 140 ألفاً في عدة مدن تنديداً بالعدوان[194].

وشهدت طرابلس الغرب ومدن ليبية أخرى، مظاهرات حاشدة ندد فيها المتظاهرون بالتقصير العربي، وطالبوا بسحب المبادرة العربية للسلام، كما هاجم بعض المتظاهرين السفارة المصرية ورشقوها بالحجارة[195].

خاتمة

كانت سنة 2009 مظهراً لاستمرار حالة العجز العربي الرسمي تجاه قضية فلسطين. وما تزال علل النظام العربي تنعكس بشكل مباشر وغير مباشر على القضية الفلسطينية؛ ولا شك أن قدرة العالم العربي على تقديم الدعم قد تأثرت بحالة الانقسام الفلسطيني، إلا أن ذلك لا يجوز أن يكون سبباً يستند إليه لأن العجز والضعف العربي سابق لهذا الانقسام.

وقد كشف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18) مدى قصور النظام العربي وانقسامه، وعجزه عن الدفاع عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. بل إن بعض الأنظمة قدّمت اعتبارات النفوذ الأمريكي، والتزاماتها تجاه "إسرائيل"، وخصوماتها مع حماس أو مع الإسلاميين على اعتبارات الأمن القومي العربي، ومسؤولياتها تجاه فلسطين. ولم ينجح النظام العربي في فكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني، كما لم ينجح في تنفيذ تعهداته بإعادة إعمار قطاع غزة، وظلت معاناة أهل القطاع شاهداً سافراً على عجز هذا النظام.

ألهب صمود المقاومة في القطاع وأداءها المتميز، على الرغم من قلة إمكاناتها، حماسة الجماهير العربية التي تفاعلت بشكل واسع من خلال جمع التبرعات والمظاهرات وغيرها. وكان مؤتمر القمة العربية الطارئة في الدوحة في 2009/1/15 انعكاساً لهذا التفاعل على الرغم من مقاطعة بعض الدول العربية له. كما كانت استضافة خالد مشعل ليتحدث باسم المقاومة وفلسطين اختراقاً سياسياً كبيراً لحماس، كان لقطر دور مهم فيه، خصوصاً بعد امتناع الرئيس عباس عن الحضور. غير أن هذا الاختراق لحماس كان مؤقتاً ومحدداً، إذ سرعان ما تمّ امتصاص الألق الذي حققته حماس، وعاد النظام العربي للتعامل مع الرئيس عباس وحكومة رام الله، وعادت سياسة عزل وتهميش حماس وحكومتها.

وقد ظلت مصر اللاعب العربي الرئيسي في الشأن الفلسطيني طوال سنة 2009، وبخلاف السنتين السابقتين، حيث كانت هناك جهود سعودية، وقطرية، ويمنية، وسودانية... فإن جهود المصالحة كانت مصرية بشكل أساسي، حيث شهدت القاهرة العديد من جولات الحوار، انتهت بتقديم مصر ورقة للمصالحة وقعت عليها فتح، وتحفظت عليها حماس.

وكان من الواضح أن أداء الحكومة المصرية يتعامل مع حماس وحكومتها في القطاع كعبء أو "مشكلة"، وكان الاستمرار في إغلاق معبر رفح والتضييق على إدخال التبرعات وشحنات الإغاثة، ثم بناء الجدار الفولاذي للقضاء على الأنفاق التي تزود القطاع بنحو 50% من احتياجاته الإنسانية، مظاهر اعتبرتها حماس على أنها ميلٌ من النظام المصري لفتح وللسلطة في رام الله، ومشاركة عملية في إسقاط حماس وإفشالها.

وفي الأردن أصيبت حالة الانفراج التي شهدتها العلاقة مع حماس في النصف الثاني من سنة 2008، بالجمود خلال سنة 2009 بعد إقالة مدير المخابرات محمد الذهبي. وكان ملف العلاقة بين حماس وجماعة الإخوان في الأردن، الذي شهد نقاشات إخوانية داخلية واسعة، من الملفات التي تابعتها السلطات الأردنية بمزيد من الاهتمام، لانعكاساته المحتملة على الساحة الأردنية، وكان هناك رغبة واضحة في "فكّ الارتباط" لهذه العلاقة. ومن جهة أخرى، اعتذرت الأردن عن استضافة المؤتمر السادس لحركة فتح، وقد كان ذلك أحد العوامل التي دفعت فتح لعقد مؤتمرها في الضفة الغربية.

استمرت سورية في قيادة معسكر الممانعة العربي، وفي استضافة حماس وباقي فصائل المقاومة الفلسطينية في الخارج، لكنها حرصت أن تبدو على مسافة واحدة فيما يتعلق بإنهاء الانقسام الفلسطيني، ووحدة الصف الفلسطيني. وطالبت سورية بإعادة النظر في مبادرة السلام العربية اذا ما استمرت "إسرائيل" في عدوانها على القطاع وحصارها للشعب الفلسطيني. وشهدت سنة 2009 انقطاع المسار التفاوضي الإسرائيلي – السوري الذي كان يتم بشكل غير مباشر من خلال الوساطة التركية؛ حيث كان لتشكيل حكومة يمينية متطرفة بقيادة نتنياهو أثره على هذا الانقطاع.

وفي لبنان، استمرت معاناة اللاجئين الفلسطينيين، واستمر حرمانهم من العديد من حقوقهم المدنية في العمل والتملك. وظلَّ استخدام "فزاعة" الخوف من التوطين سلاحاً يستخدمه البعض لاستمرار حرمان الفلسطينيين من حقوق إنسانية طبيعية؛ مع أنَّ هناك إجماعاً فلسطينياً ولبنانياً على رفض التوطين. أما ملف إعمار مخيم البارد فقد شهد تعثراً كبيراً، على الرغم من توفر المخططات والتمويل اللازم، ولم يتم استئنافها إلا في 2009/10/26.

ولم تنشغل السعودية في سنة 2009 بوساطات لعلاج الانقسام الفلسطيني، وظلّت السعودية ضمن معسكر الاعتدال، ولم تشارك في مؤتمر القمة الطارىء في الدوحة، غير أنها ظلّت الداعم المالي العربي الأكبر رسمياً وشعبياً لفلسطين. وكان هناك برود في العلاقة مع حماس حتى لحظات متأخرة من سنة 2009، عندما وافقت السعودية على استقبال خالد مشعل والذي زارها في مطلع سنة 2010، وتبع هذا الانفراج زيارات لقادة حماس لعدد من دول الخليج كالإمارات والبحرين وقطر والكويت.

وقد ظلّ التطبيع بين "إسرائيل" والبلاد العربية محصوراً في حدود ضيقة، مع الدول التي وقعت اتفاقية السلام وتحديداً مصر والأردن. وظلّت حالة العداء الجماهيرية الواسعة لـ"إسرائيل" في كل البلدان العربية بما فيها مصر والأردن، تحول دون أن يتجاوز التطبيع الأطر الرسمية. وقد أسهمت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وحصارها إياه في زيادة حالة العداء والكراهية ضدّ "إسرائيل".

هوامش الفصل الثالث

[1] **الشرق الأوسط**، 2009/1/1.

[2] الجزيرة.نت، 2009/1/15، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1166771

[3] الجزيرة.نت، 2009/1/17، انظر:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1166867

[4] **الشرق الأوسط**، 2009/1/17.

[5] **الدستور**، و**الحياة**، 2009/1/21.

[6] **الرأي**، عمّان، 2009/4/1.

[7] **الشرق**، 2009/3/29.

[8] **الدستور**، 2009/2/22.

[9] **الشرق**، 2009/2/18.

[10] **الحياة**، 2010/3/4.

[11] **القدس العربي**، 2008/12/26.

[12] قدس برس، 2008/12/27.

[13] **القدس**، 2008/12/27؛ وجريدة **القبس**، الكويت، 2008/12/28.

[14] **الحياة**، 2009/1/9؛ وانظر كلمة الرئيس المصري حسني مبارك في **الأهرام**، 2008/12/31؛ وتصريحه في **الأهرام**، 2009/1/3.

[15] الجزيرة.نت، 2008/12/31.

[16] جريدة **المصريون**، القاهرة، 2009/1/3.

[17] **السفير**، 2009/1/1.

[18] **الشرق الأوسط**، 2009/1/5.

[19] **المصريون**، 2009/1/13.

[20] جريدة **المصري اليوم**، القاهرة، 2009/1/29.

[21] انظر مقابلة خالد مشعل مع قناة الجزيرة الفضائية، الجزيرة.نت، 2008/12/29؛ وتصريح إسماعيل هنية، الجزيرة.نت، 2009/1/1؛ وتصريح محمد نزال، **السبيل**، 2009/1/6؛ وتصريح محمود الزهار، **الشرق الأوسط**، 2009/1/6.

[22] **الحياة**، 2008/12/31.

[23] **الحياة**، 2009/1/7.

[24] انظر: **المصريون**، 2008/12/28؛ و**الخليج**، 2009/1/18.

[25] المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/12/28.

[26] **الأهرام**، 2009/1/3.

[27] **الخليج**، 2009/1/4.

[28] قدس برس، 2008/12/27.

[29] **الحياة**، 2008/12/31.

[30] **القدس العربي**، 2008/12/30.

[31] **القدس العربي**، 2008/12/30.

[32] انظر: **القدس العربي**، 2009/1/3؛ وانظر أيضاً: **الشرق الأوسط**، 2009/1/13.

[33] انظر: بي بي سي، و**الشرق الأوسط**، 2009/1/7.

[34] انظر: **الغد**، 2009/1/8؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/10؛ و**الخليج**، 2009/1/16.

[35] **الحياة**، 2009/1/7.

[36] **الحياة**، 2009/1/9.

[37] انظر تصريح الناطق باسم الخارجية المصرية حسام زكي، **الحياة**، 2009/1/14.

[38] **العرب**، 2009/1/16.

[39] **المصري اليوم**، 2009/1/29.

[40] **الحياة**، 2009/10/21.

[41] **القدس العربي**، 2009/10/24.

[42] انظر مثلاً: تصريح الرئيس المصري حسني مبارك، **الأهرام**، 2009/1/3؛ وتصريح وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، **المصريون**، 2009/1/3؛ وتصريحه في **الحياة**، 2009/7/22.

[43] الجزيرة.نت، 2009/1/15.

[44] 23 Days of War, 928 Days of Closure: Life One Year after Israel's Latest Offensive on the Gaza Strip, 27 December 2008-18 January 2009, Palestinian Centre for Human Rights (PCHR), December 2009, p. 28, http://www.pchrgaza.org/files/Reports/English/pdf_spec/23-days.pdf

[45] حول أخبار منع وفود وقوافل الإغاثة أو تأخيرها، انظر مثلاً: **الغد**، 2009/2/2؛ و**الشرق الأوسط**، 2009/2/5؛ و**العرب**، 2009/1/30، و2009/7/16؛ وقدس برس، 2010/1/10.

[46] غطت وسائل الإعلام أخبار القافلة خصوصاً في الفترة 2009/12/25-2010/1/7.

[47] الجزيرة.نت، 2010/1/7.

[48] **العرب**، 2010/1/5.

[49] انظر: **القدس العربي**، 2009/5/14؛ و**الشرق**، 2009/7/26.

[50] **فلسطين**، 2009/8/19؛ ووكالة سما، 2009/8/25.

[51] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر، ص 276.

[52] 23 Days of War, 928 Days of Closure, PCHR, p. 18.

[53] الجزيرة.نت، 2010/1/12.

[54] **الشرق**، 2010/4/6.

[55] وكالة سما، 2009/8/25.

[56] انظر: وكالة سما، 2009/8/25؛ و**الخليج**، 2009/8/26؛ و**الدستور**، 2009/9/13.

[57] *Haaretz*, 9/12/2009.

[58] انظر مثلاً: **الشرق الأوسط**، 2009/12/11، و2010/1/15؛ و**السفير**، 2009/12/12؛ وجريدة **الشروق**، القاهرة، و**القدس**، 2009/12/13؛ و**الاتحاد**، 2010/1/4؛ و**المصري اليوم**، 2010/2/2؛ و**الأيام**، رام الله، 2010/2/24.

[59] **الخليج**، 5 و2009/1/26.

[60] انظر تصريح العاهل الأردني عبد الله الثاني، **الدستور**، 2009/2/1.

[61] **الدستور**، 2009/4/24.

[62] **الحياة**، 2009/5/15.

[63] انظر: **الدستور**، 2009/10/9؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 9/10/2009.

[64] **الرأي**، عمّان، 2009/9/16.

[65] **الدستور**، 2009/5/17.

[66] **الحياة**، 2009/8/5.

[67] **القدس العربي**، 2009/5/29.

[68] **الغد**، 2010/2/1؛ و**القدس العربي**، 2010/2/2.

[69] **الغد**، 2010/2/1.

[70] **الحياة**، 2009/7/19.

[71] انظر: **العرب**، 2009/7/28.

[72] **الحياة**، 2009/5/15.

[73] **الدستور**، 2009/10/9.

[74] **الحياة**، 2009/10/17، و2009/11/9.

[75] **الرأي**، عمّان، 2009/10/5.

[76] **القدس**، 2009/7/16؛ و**الحياة**، 2009/7/17.

[77] جريدة **المدينة**، جدّة، 2009/3/1.

[78] **الغد**، 2009/3/19.

[79] **الشرق الأوسط**، 2009/4/4.

[80] انظر: نصّ كلمة الرئيس السوري بشار الأسد، موقع قمة غزة الطارئة، اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات، قطر، في: http://www.qatar-conferences.org/gaza/speeches/speech3.doc

[81] **القدس العربي**، 2009/1/7.

[82] **الوطن**، الدوحة، 2009/1/19.

[83] **الأخبار**، 2009/1/19.

[84] **الشرق**، 2009/11/10.

[85] **الدستور**، 2009/11/12.

[86] **الخليج**، 2009/3/9.

[87] **الخليج**، 2009/5/15.

[88] **المستقبل**، 2009/12/14.

[89] **الحياة**، 2009/2/26.

[90] **الحياة**، 2009/3/3.

[91] **الشرق الأوسط**، 2009/5/24.

[92] **الحياة**، 2010/2/5.

[93] **الدستور**، 2009/3/12.

[94] **الشرق الأوسط**، 2009/12/11.

[95] **الأخبار**، 2009/9/23.

[96] **الحياة**، 2009/10/25.

[97] **الحياة**، 2009/3/24.

[98] **المستقبل**، 2009/12/27.

[99] جريدة **النهار**، بيروت، 2009/12/31.

[100] **النهار**، 2009/12/30.

[101] **المستقبل**، 2010/1/16.

[102] **الأخبار**، 2009/11/17.

[103] **الشرق الأوسط**، 2009/1/19.

[104] **النهار**، 2009/9/23.

[105] **الأخبار**، 2009/11/17.

[106] **الحياة**، 2009/2/19.

[107] **السفير**، 2009/8/25.

[108] **النهار**، 2009/9/13.

[109] **النهار**، 2009/9/14.

[110] **الحياة**، 2009/11/15.

[111] **النهار**، 2009/11/17.

[112] **الأخبار**، 2010/1/14.

[113] **السفير**، 2009/12/18.

[114] **الحياة**، 2009/12/1.

[115] **الشرق الأوسط**، 2009/3/10.

[116] **الأخبار**، 2009/9/18.

[117] عمرو سعد الدين ورنا حسن، إلى مجلس شورى الدولة: رأي "نهر البارد" الذي لم يُستشر في حقوقه، **النهار**، 2009/10/19.

[118] **المرجع نفسه**.

[119] **الحياة**، 2009/9/6.

[120] جريدة **الانتقاد**، بيروت، 2009/10/22.

[121] **الأخبار**، 2009/10/26.

[122] الجزيرة.نت، 2009/6/29؛ انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69F39272-3892-410D-B434-243E66337028.htm

[123] الجزيرة.نت، 2009/8/4؛ انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/23B27BBD-F1FB-4594-AD99-393E82AADE22.htm

[124] الجزيرة.نت، 2009/11/10؛ انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7CCA4684-43CA-49E1-8191-0B06A7B32FA1.htm

[125] **الأخبار**، 2009/7/27.

[126] الجزيرة.نت، 2009/8/14؛ انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A359D13D-7DB7-4A55-A87C-AC6BCD41D70E.htm

[127] عرب 48، 2009/11/12.

[128] **الشرق الأوسط**، 2009/1/17.

[129] **الحياة**، 2009/1/16.

[130] **الحياة**، 2009/8/1.

[131] **الوطن**، السعودية، 2009/8/5.

[132] **العرب**، 2009/1/15.

[133] **القدس العربي**، 2009/1/19.

[134] **الوطن**، الدوحة، 2009/11/4.

[135] **الشرق**، 2009/1/12.

[136] **القدس العربي**، 2009/2/4.

[137] **الأيام**، رام الله، 2009/11/24.

[138] **الخليج**، 2009/12/4.

[139] **الحياة**، 2009/1/20.

[140] جريدة **السياسة**، الكويت، 2009/3/3.

[141] جريدة **الأيام**، البحرين، 2009/3/17.

[142] **الأيام**، البحرين، 2010/1/6.

[143] **الأيام**، البحرين، 2009/10/28.

[144] جريدة **الوفد**، القاهرة، 2009/12/30.

[145] **السفير**، 2009/9/11.

[146] رويترز، 2009/8/27، انظر:
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE57Q0M920090827

[147] CBS, http://www1.cbs.gov.il/www/fr_trade/td1.htm

[148] **الدستور**، 2009/6/12.

[149] **البيان**، 2009/9/18.

[150] **الرأي**، عمّان، 2009/6/14.

[151] **الدستور**، و**الاتحاد**، 2009/9/9.

[152] الجزيرة.نت، 2009/8/23، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1C5F07BE-5C7A-4687-8CAA-4B19D08FD97A.htm

[153] **الخليج**، 2009/9/9.

[154] **الرأي**، عمّان، 2009/9/10.

[155] **الحياة**، 2009/11/8.

[156] **الغد**، 2010/1/12.

[157] **البيان**، 2009/11/11.

[158] **القدس العربي**، 2009/2/4.

[159] بي بي سي، 2009/2/16، انظر: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/sport/newsid_7891000/7891781.stm

[160] **القدس العربي**، 2009/10/16.

[161] **الحياة**، 2009/10/18.

[162] **الدستور**، 2009/12/6.

[163] **الوطن**، السعودية، 2009/10/28.

[164] **الخليج**، 2009/10/29.

[165] **القدس العربي**، 2009/11/24.

[166] See Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2009.

[167] **القدس العربي**، 2009/1/2؛ و**الحياة**، 2009/1/5.

[168] **المصريون**، 2009/1/6.

[169] **العرب**، 2009/2/1.

[170] **القدس العربي**، 2009/10/19.

[171] **الخليج**، 2009/10/14.

[172] الجزيرة.نت، 2009/12/21.

[173] **الغد**، 2009/1/3.

[174] **القدس العربي**، 2009/1/3.

[175] **الخليج**، 2009/1/4.

[176] **السياسة**، 2009/1/2.

[177] وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2009/1/19، انظر: http://www.paltoday.com/arabic/News-34228.html

[178] **الخليج**، 2009/1/14.

[179] **الخليج**، 2009/1/5.

[180] **فلسطين**، 2009/2/15.

[181] **القدس العربي**، 2009/1/2.

[182] الجزيرة.نت، 2009/1/21.

[183] **النهار**، 2009/1/19.

[184] **الشرق**، 2009/1/9.

[185] **القدس العربي**، 2009/1/7.

[186] **الخليج**، 2009/1/9.

[187] قدس برس، 2008/12/30.

[188] **القدس العربي**، 2009/1/5.

[189] **الخليج**، 2009/1/6.

[190] **البيان**، 2009/2/1.

[191] **الخليج**، 2009/2/7.

[192] **الحياة**، 2008/12/30.

[193] **الخليج**، 2008/12/29.

[194] **الخليج**، 2009/1/13.

[195] الجزيرة.نت، 2008/12/30، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0E175A9A-1BFC-490B-8E7A-B52CC42B627E.htm

The Palestinian Strategic Report 2009

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 الذي يصدر للعام الخامس على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة، ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي. وقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-81-2
9 789953 500812

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت